



رصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها : دليل عملي

رصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها: دليل عمليّ

نُشر لأول مرة في نيروبي عام ٢٠١٨ من قِبَل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

حقوق الطبع والنشر © برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2020

جميع الحقوق محفوظة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

ص.ب: 30030، 00100 نيروبي، مكتب البريد العام، كينيا

هاتف: 254-020-7623120 (المكتب المركزي)

www.unhabitat.org

رقم النظام المنسق: HS/009/20E

المساهمة والدعم الماليان: جمهورية كوريا الجنوبية

شكر وتقدير

مساهمون: ريمي زيتشبينغ، سارا هوفليش.

مساهمون: كارمن سانثيز-ميراندا جاليجو، دوناتيان بيغوي، إدجار دو بيلسكي، جونزالو لاكورسيا أبريرا، هندا جافسي، إجناسيو دي لا بويرتا، جان-بابتيست بوفيت، جوزيب باجونا، مارك داردير سولي، مارتن باروغاهاري، ماسيمو بيرينو، مايكل سوتكليف، أومولي ويليامز أويكولا، رافايل سيدلتيستيكي، ريمي سيتشيبينج، ريني بيتر هوهمان، روبرتو أوتولينغي، سارة هوفليش، سيرج ألو، تاداشي ماتسوموتو، أولريش جراوت، ويكسونو ساروسا، زهرة عدن.

التصميم والإخراج: جان روبرت غاتسنزي

المحرر: كريم حسين

تنويه

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا طريقة عرضها، على أي إعراب عن رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة خاضعة لسلطاتها، أو تتعلق بترسيم حدودها أو تخومها. إن الآراء المعروضة في هذه المادة المنشورة لا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أو الأمم المتحدة، أو الدول الأعضاء فيها.

يجوز إعادة نشر اقتباسات من دون ترخيص بشرط الإشارة إلى مصدرها.

دليل رصد وتقييم السياسة الحضرية الوطنية



يدعم موئل الأمم المتحدة ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة تطوير وتنفيذ سياسات حضرية سليمة من شأنها تحسين حياة المواطنين وتحويل أحلامهم إلى واقع ملموس. وينبغي علينا أن نعمل بدأب عبر جميع الدوائر الحكومية على الصعيد القطري من أجل ضمان رصد السياسات الحضرية الوطنية وتقييمها بشكل كاف حتى يتسنى لها تحقيق أثرها الإنمائي المتوقع وما تتمتع به من إمكانات هائلة نحو إحداث تغيير. ويعد الرصد والتقييم أداة قوية من أدوات الإدارة العامة والتي يمكن استخدامها بفعالية لتحسين الطريقة التي تحقق بها جميع الدوائر الحكومية النتائج المرجوة من خلال وضع السياسات السليمة. وسعياً نحو تحديد الجوانب الأساسية في ما يتصل بالسياسات وإدارة التحديات وإبراز المساءلة والشفافية، وللمساعدة في بناء أواصر الثقة بين الحكومات ومجتمعاتها المحلية، يلزم وضع إطار جيد للرصد والتقييم.

وُشجعت الحكومات الوطنية على المشاركة في إعداد السياسات الحضرية الوطنية وتطويرها وتنفيذها بالتنسيق مع الحكومات دون الوطنية من أجل للتصدي لعدد وافر من القضايا السائدة عبر جميع المستويات الحكومية، بما في ذلك تغيير المناخ، وتوفير الإسكان، والتنقل والنقل، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، وإنشاء أماكن عامة وآمنة وشاملة للجميع يمكن الوصول إليها. وتعد هذه السياسات ركيزة أساسية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وهي التزام عالمي صدر عن مؤتمر موئل الأمم المتحدة الثالث الذي عُقد في كيتو، الإكوادور، في عام 2016.

تسلط الخطة الحضرية الجديدة الضوء على أهمية مشاركة الحكومات الوطنية والمحلية والإقليمية على قدم المساواة في تطوير السياسات الحضرية وتنفيذها.

السيدة ميمونة محمد شريف

وكيلة الأمين العام

والمدير التنفيذي، موئل الأمم المتحدة



في الواقع، ينبغي أن تتاح لجميع الدوائر الحكومية الفرصة لتقديم آراء متسقة أثناء وضع السياسة الحضرية الوطنية. فعلى سبيل المثال، تلعب مؤسسات الحكم المحلي دوراً رئيسياً في رصد عمليات السياسات الحضرية.

ونظراً لأن العديد من الحكومات الوطنية تشرع في تطوير سياسات حضرية وطنية، سيستخدم الرصد والتقييم بشكل متزايد لتشكيل المستقبل وإجراء التحسينات ذات الصلة بصنع السياسات والإدارة وتعزيز الحوار والتعاون بين جميع المستويات الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى.

ويسرنا أن نقدم لكم هذا الدليل المعنون باسم "دليل رصد وتقييم السياسة الحضرية الوطنية" يعتبر هذا المنشور مناسباً من حيث التوقيت بالنسبة للبلدان التي تسعى إلى تنفيذ سياساتها الحضرية الوطنية ولاستعراض السياسات الحالية بُغية إجراء تغييرات حقيقية وتحولية. ويوفر الدليل خطوات ونصائح واضحة إزاء الطريقة التي يمكن بها تصميم رصد وتقييم جديدين وإدارتهما ونشرهما في ما يتصل بالسياسة الحضرية وحتى يتسنى دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. وسيقدم هذا الدليل العون لصانعي السياسات الحضرية والجهات الفاعلة على مستوى البلدان من أجل تحديد التوقيت الأمثل للسياسات حتى تحقق النتائج المرجوة منها وما إذا كانت هذه السياسات مجدية، ومدى مساهمتها في الخطط الإنمائية على الصعيد العالمي. يعتبر الدليل مكماً للعديد من الأدلة العملية الأخرى التي أعدها موئل الأمم المتحدة والشركاء لدعم الدول الأعضاء والحكومات المحلية والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالمشاركة في وضع سياسات حضرية مؤثرة وفاعلة تضمن عدم ترك أي شخص أو مكان خلف الركب.

السيدة إميليا سايز

**الأمنية العامة، منظمة المدن والحكومات
المحلية المتحدة**

جدول المحتويات

vi	تمهيد
iiiv	قائمة الاختصارات
xi	قائمة الأشكال
xi	قائمة الأطر
1	الملخص التنفيذي
2	مقدمة
11	الفصل الأول
11	ما الغرض من إجراء الرصد والتقييم؟
61	الفصل الثاني
61	كيفية رصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها؟
52	الفصل الثالث
52	من الجهات التي ينبغي أن تشارك في الرصد والتقييم؟
13	الفصل الرابع
13	متى ينبغي رصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها؟
53	الخاتمة
53	توصيات للرصد والتقييم الفاعلين
73	المرفق

قائمة الأشكال

- 6 الشكل 1. الجهات الفاعلة الرئيسية في الرصد والتقييم
- 31 الشكل 2. مستويات العناية المولاة للموضوعات المختارة في السياسة الحضرية الوطنية في مرحلة الصياغة أو ما بعدها على نطاق عالمي
- 81 الشكل 3. تقييم عمليات وضع السياسة الحضرية الوطنية ومنتجاتها ونواتجها

قائمة الأطر

- 5 لإطار 1. الفوائد الرئيسية
- 9 لإطار 2. الصلات بأهداف التنمية المستدامة
- 22 لإطار 3. خصائص المؤشرات: محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وملائمة ومحددة بفترة زمنية التوقيت
- 32 لإطار 4. الأهداف المطلقة والنسبية
- 82 لإطار 5. الهيئات اللازمة في ما يتصل بالسياسة الحضرية الوطنية
- 23 لإطار 6. التقييمات السابقة والمرحلية واللاحقة

قائمة الاختصارات

مناقشات مجموعات التركيز	FGDs
مؤسسات الحكم المحلي والإقليمي	LRGAs
الرصد والتقييم	M&E
منظمة غير حكومية	NGOs
السياسة الحضرية الوطنية	NUA
السياسة الحضرية الوطنية	NUP
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	OECD
أهداف التنمية المستدامة	SDGs
نظرية التغيير	TOC
وثيقة الشروط المرجعية	TOR
منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة	UCLG
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP

المُلخَص التنفيذي

يعتمد نجاح السياسة الحضرية الوطنية على مدى فاعليتها في مد يد العون لصانعي السياسات بُعْية التحقق من التغيير الإيجابي الذي تحدته السياسات في حياة الجميع. وتجمع السياسات الحضرية الوطنية بين الرؤى والأفكار المستمدة من مستوى المناطق المحلية ووصولاً إلى المستوى العالمي. وينبغي أن تتضمن أي سياسة تدرجية أيضاً النمو المتوقع خارج الحدود الإدارية الحالية من خلال توجيه الاستثمارات الاستراتيجية.

ومن خلال إعداد السياسة الحضرية الوطنية على نحو تشاوري، يمكن لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة إبراز مدى وعيهم بالقضايا الحضرية ومتطلباتها متعددة القطاعات وتجنب العوائق التي تنشأ في الغالب نتيجة لنهج السياسات المتفككة والمنعزلة. ويمكن أن تؤدي مثل هذه الأساليب إلى الشعور بالإحباط وإثارة الخلافات الاجتماعية.

يُنشئ الرصد والتقييم الجيدُين صلات واضحة بين المبادرات السابقة والحالية والمستقبلية والنتائج الإنمائية. ويمكن أن يساعد الرصد والتقييم المنظمات في استخراج المعلومات ذات الصلة من الأنشطة السابقة والجارية حتى يتسنى استخدامها كأساس لتحديد البرامج وإعادة توجيهها ووضع الخطط المستقبلية: وهذا يشمل إنشاء خط أساس أو قاعدة بيانات للرصد مقابل الأهداف والمخرجات (في جميع مراحل عملية وضع السياسة) والنواتج المحددة. ودون إجراء عمليات التخطيط والرصد والتقييم الفاعلة، سيتعذر تقييم ما إذا كانت هذه العمليات تحقق النتائج المرجوة، وما إذا كان يمكن المطالبة بإحراز التقدم والنجاح، والطريقة التي يمكن من خلالها تحسين الجهود في المستقبل.

يقدم الدليل توصيات إزاء تمكين الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية من رصد السياسات الحضرية وتقييمها، ليس لاعتبارها ملمة بالمطالب والمهام والاحتياجات المتغيرة لدوائرها فحسب، بل لما تملكه من دراية ومعرفة أيضاً بالتفاوتات الإقليمية والمكانية التي ينبغي تسليط الضوء عليها عند وضع السياسات الوطنية. يتلاءم هذا مع الدور الذي تضطلع به مؤسسات الحكم المحلي، التي تدعم الحوارات الوطنية - المحلية وتعرض السياسات من المنظور الحكومي المحلي.

وضح هذا الدليل الخطوات والأدوات اللازمة لرصد وتقييم السياسة الحضرية الوطنية. ويوفر خطوات عملية لاتباع نهج مشترك إزاء رصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها. وينبغي ألا يُنظر إلى الدليل على أنها المصدر الوحيد الذين ينبغي الاستعانة به عند الشروع في تصميم السياسة ورصدها وتقييمها، بل باعتباره مكملاً لمواد إرشادية أخرى ذات صلة.

وهذا الدليل موجه أساساً نحو الأطراف المشاركة في صياغة السياسة الحضرية الوطنية سواء السلطات القائمة على مختلف المستويات الحكومية ومؤسساتها والمواطنين والأوساط الأكاديمية وصانعي السياسات؛ وغيرهم من المشاركين في رصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها. ويوفر الدليل الموارد الرئيسية والممارسات الجيدة لعمليات الرصد والتقييم التي تتسم بالفاعلية.

سيطلب تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية بشكل فاعل وبما يدعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والخطط العالمية الأخرى وضع آليات رصد وتقييم صارمة لمعرفة الآليات الناجحة وتلك التي لم تحقق المرجو منها وتحديد الممارسات الجيدة والمجالات التي تستلزم إجراء تحسينات. واستُخدمت مجموعة من الأدوات والأطر في السابق عبر العديد من المنظمات الدولية المتنوعة وداخل الحكومات الوطنية بهدف تقييم السياسة الحضرية الوطنية على مستوى البلدان مع إدراك تنوع الأوضاع الحضرية والمؤسسية داخل البلدان وعبرها.

ينبغي قياس السياسة الحضرية الوطنية مقابل أهداف واضحة وإنجازات متوقعة مرتبطة قدر الإمكان بخط أساس يتضمن مؤشرات ميسرة ويمكن قياسها باستمرار.

وتُفهم السياسة الحضرية الوطنية في هذا الدليل على أنها «مجموعة متساوقة من القرارات (المستمدة) من خلال عملية تداولية تقودها الحكومة لتنسيق وحشد جهات فاعلة متنوعة من أجل رؤية مشتركة وهدف مشترك بُغية الترويج لمزيد من التنمية الحضرية التحولية والمنتجة والشاملة والقادرة على الصمود على المدى الطويل» (موئل الأمم المتحدة، 2014)¹

إن اعتماد أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة من شأنه أن يوفر للبلدان أساساً منطقياً لوضع سياسات حضرية وطنية تتسم بأنها شاملة وتشاركية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وتوفر السياسات الحضرية إطاراً لتحسين تسخير الفرص التي تتيحها جهود التنمية الحضرية في المدن والمناطق من مختلف الأحجام، مما يضمن توفير الخدمات الحضرية الأساسية، والمساكن ميسورة التكلفة والمرافق الأخرى، والتخفيف من حدة الفقر، والتمكين الاقتصادي للفئات المهمشة، والحوكمة الفاعلة والشمولية، خاصة للنساء والشباب.

يعد الرصد والتقييم من الركائز الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة الحضرية الجديدة. كما يستخدم الرصد والتقييم أيضاً من أجل تقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني إزاء التنمية المستدامة وكذلك لتسليط الضوء على الفجوات الكامنة في تنفيذ الخطط الوطنية واتخاذ القرارات. وتجسد الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تقدمها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كل عام في المنتدى السياسي الرفيع المستوى مثلاً على أدوات الرصد والتقييم المستخدمة في تقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

يصب الرصد والتقييم في خدمة عدة أغراض. ويمكن لجميع أصحاب المصلحة المعنيين معرفة ما إذا كانت النتائج المرجوة يجري تحقيقها حسب الخطط المقررة، وما هي الإجراءات التصحيحية التي قد تكون مطلوبة لضمان تحقيق النتائج المرجوة، وما إذا كانت المبادرات تقدم مساهمات إيجابية في ما يتعلق بجهود تحقيق التنمية المستدامة. ويتناول الرصد والتقييم نتائج محددة مسبقاً في الخطط الإنمائية أو خطط السياسات. ويتمثل الدافع وراءها في ضرورة تحمل المسؤولية عن تحقيق النتائج المرجوة وتوفير خط أساس قائم على الأدلة من شأنه أن يساعد في اتخاذ القرارات التصحيحية. ويعد الرصد بمثابة تقييم مستمر يهدف إلى تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات الكافية عن التقدم المحرز أو التأخير الكامن في الأنشطة الجارية². ومن ناحية أخرى، يعكس التقييم فحصاً منهجياً وموضوعياً يتناول أهمية الأنشطة وفعاليتها وكفاءتها وتأثيرها في ضوء الأهداف المحددة³.

1 موئل الأمم المتحدة ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (2014). تطوير السياسات الحضرية الوطنية:

استعراض عالمي، نيروبي.

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009). دليل بشأن تخطيط النتائج الإنمائية ورصدها وتقييمها. مكتب تقييم برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

3 اليونيسف (1990). دليل لليونيسف بشأن الرصد والتقييم - إحداهن فرق، نيويورك.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر الرصد والتقييم فرصاً في نقاط منتظمة محددة مسبقاً للتحقق من صحة المنطق الذي تستند إليه البرامج وأنشطتها وتنفيذها ولتعديلها حسبما يلزم. ولا يضمن التخطيط والتصميم الجيد بمفردهما تحقيق النتائج المرجوة. وينبغي رصد التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج. وبالمثل، لا يمكن لأي قدر من الرصد الجيد بمفرده تصحيح تصميم البرامج وخططها ونتائجها الضعيفة. وينبغي استخدام المعلومات المستقاة من الرصد من أجل تشجيع إجراء تحسينات أو تعزيز الخطط. وتوفر المعلومات المستمدة من الرصد المنهجي أيضاً مدخلات حاسمة للتقييم. ومن الصعب للغاية تقييم البرامج غير المصممة جيداً والتي لا ترصد التقدم الذي تحرزه بشكل منهجي.

يوفر الرصد والتقييم أيضاً فرصة لقياس السياسة الحضرية الوطنية على الصعيد العالمي لتحديد الممارسات الجيدة لسياسات التنمية الحضرية. ولا يقتصر الرصد والتقييم على جوانب محددة بل يتجسدان خلال كامل عملية السياسات. وسيتفاوت المحتوى الجوهرى للسياسة الحضرية الوطنية من بلد لآخر. بيد أن القضايا الست التالية تندرج ضمن معظم السياسات الحضرية الوطنية: الحوكمة الحضرية، والاستدامة المكانية، والاستدامة المالية، والاستدامة الاقتصادية، والاستدامة الاجتماعية، والاستدامة البيئية.

تسعى العديد من البلدان إلى إنشاء أساس مناسب للرصد والتقييم الفاعلين في ما يتعلق بالسياسات الحضرية الوطنية التي اعتمدها. ووفقاً للتقرير المشترك بين موئل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون الحالة العالمية للسياسة الحضرية الوطنية (2018)، من بين 150 بلداً خضعت للدراسة، اعتمد حوالي النصف (76 بلداً) سياسة حضرية وطنية صريحة، في حين يطبق النصف الآخر (74 بلداً) سياسة حضرية وطنية غير مكتملة. وفي ما يتعلق بمراحل تطوير السياسة الحضرية الوطنية، ينفذ 92 بلداً (61٪) السياسة الحضرية الوطنية الخاصة بها، في حين لا يزال 58 بلداً (39٪) في مرحلة تطوير سياسة حضرية وطنية⁴.

هذا الدليل شامل بما يكفي على نحو يتيح تكييفه مع مجموعة واسعة من السياقات، بيد أنه أيضاً محدد بقدر يكفي لتسليط الضوء على القضايا الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند رصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها. وستضمن المبادئ المقترحة في هذا الدليل اتباع عملية منسقة تعزز وتشجع الإحساس بتملك السياسة على الصعيد المحلي على نطاق واسع من قبل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمستويات الحكومية.

ثمة طلب واضح على إنشاء أطر عمل للرصد والتقييم من أجل قياس السياسة الحضرية الوطنية وتقديم المشورة بشأن تصميمها وتنفيذها، بالتزامن مع توافر الفرصة للتبادل ووضع المعايير فضلاً عن الفرصة لإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وباستخدام تنسيق ورشة الكتابة بالتعاون مع العديد من الخبراء والممارسين، اشترك موئل الأمم المتحدة ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة في وضع دليل لرصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها بنجاح. يوضح الدليل مختلف مسارات وأساليب رصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها والمبادئ الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين. ونظراً للتأثير واسع النطاق الذي يمكن أن تحدثه السياسة الحضرية الوطنية على الحوكمة، فمن الضروري تضمين جميع المستويات الحكومية في عمليات وضع السياسة الحضرية الوطنية، بدءاً من اعتمادها ووصولاً إلى رصدها وتقييمها. ويكتسي هذا أهمية خاصة بالنسبة للحكومات المحلية والإقليمية.

مزاي السياسة الحضرية الوطنية

تسعى العديد من البلدان إلى تطبيق الآليات المناسبة للتعامل مع الفرص والتحديات الناشئة عن التحضر. وقد أوضحت الحاجة إلى وجود نهج منسق على الصعيدين الوطني والعالمي بُغية حماية التحضر المستدام وتنمية المستوطنات البشرية حتمية ملحة. لذا فمن المهم أن تلتزم الحكومات بتصميم آلية متكاملة إزاء السياسات من شأنها تسهيل عملية نمو المدن وإدارتها وخلق الظروف المواتية لعملية تنمية حضرية منتجة ومزدهرة.

4 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وموئل الأمم المتحدة (2018). الحالة العالمية للسياسة الحضرية الوطنية. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باريس وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نيروبي.

السياسة الحضرية الوطنية هي إطار عمل منسق يُراد منه تسخير الفرص المتاحة والتحديات التي يواجهها جميع أصحاب المصلحة في بلد معي بالتحضر. ويحيي الإطار المصلحة العامة ويكشف النقاب عن الأهداف الإنمائية في المناطق الخاضعة لقوى المنافسة والديناميات المكانية القوية.

يمكّن الإطار الجهات الحكومية وغير الحكومية من مختلف المستويات على المشاركة بشكل فاعل مع جميع القوى الرئيسية في عملية التحضر، الأمر الذي يساهم في إيجاد مدن أكثر استدامة بيئياً وشاملة اجتماعياً. وسيعزز هذا بدوره في نهاية المطاف القدرة التنافسية الشاملة على مستوى المدينة والمستويين الوطني والعالمي.

وينبغي أن تتصدى السياسة الحضرية الوطنية للآثار الإقليمية المترتبة على تطلعات التنمية والنمو لدى البلدان، وأن توثق التقدم المحرز نحو تحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان. وينبغي أن تساهم هذه السياسة في تعزيز تطوير تسلسل متصل من المستوطنات البشرية وشبكة من المدن تكون أكثر إحكاماً وشاملة اجتماعياً ومتكاملة ومتصلة وقادرة على تحمل تغير المناخ. وينبغي أن تراعي السياسة الحضرية الوطنية احتياجات المدن والبلدات من النمو والتوسع وأن تحدد الصلات بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية أو أن توفر التوجيه والدعم اللازمين لتجديد الوظائف والأشكال الحضرية أو تغييرها. وينبغي أن تضع السياسات الحضرية الجديدة الخطط الحضرية والتنمية الإقليمية المتكاملة في صميم جهود التنمية الوطنية مدعومة بالقوانين الحضرية والسياسات الاقتصادية المناسبة.

فوائد الرصد والتقييم

حتى تصبح السياسة الحضرية الوطنية أكثر فاعلية فإنها بحاجة إلى البناء على تمكين تطوير البنية التحتية والخدمات. بيد أن حتى السياسات الأكثر ابتكاراً تبوء بالفشل إذا كانت عملية التخطيط مقيدة أو غير شفافة أو في حالات عدم ربط السياسات بالخطط والبرامج واللوائح. وتصبح السياسة الحضرية الوطنية غير فاعلة نتيجة عدم كفاية الرؤية الاستراتيجية والافتقار إلى رؤية مشتركة إزاء دفع عجلة النمو. كما تتميز هذه السياسة بالافتقار إلى نظم الرصد والتقييم. ويمكن أن يترتب على السياسة الحضرية الوطنية التي لا تضع في اعتبارها مراعاة العمليات طويلة الأجل وقضايا الصيانة والتصدي لها نتائج غير فاعلة على صعيد إدارة جوانب التنمية الحضرية.

تقديم ملاحظات حول النطاق الذي تحقق فيه المشاريع أهدافها



تحديد المشاكل المحتملة في الوقت المناسب واقتراح الحلول الممكنة



رصد إمكانية الوصول إلى المشروع من قبل جميع شرائح السكان المستهدفين



رصد مستوى الكفاءة في تنفيذ المكونات المختلفة للمشروع واقتراح التحسينات



تقييم المدى الذي يمكن أن تحقق فيه المشاريع أو السياسات أهدافها العامة؛



تقديم أدلة عملية لتخطيط المشاريع في المستقبل



تعزيز شمول السياسة الحضرية الوطنية والإحساس بتملكها من قبل جميع الدوائر الحكومية من خلال اتباع نهج شامل



التأثير على استراتيجيات المساعدة على مستوى القطاع. يمكن للتحليل ذي الصلة المستمد من تقييم المشاريع والسياسات أن يُسلط الضوء على نواتج التدخلات السابقة، وأوجه القوة والضعف في تنفيذها.



تحسين تصميم السياسات استخدام أدوات تصميم المشروع مثل الإطار المنطقي والإطار القائم على النتائج لهيكله المؤشرات بهدف رصد أداء المشاريع والسياسات. تعد عملية اختيار المؤشرات للرصد بمثابة اختبار لسلامة أهداف السياسات ويمكن أن تؤدي إلى تحسينات في تصميمها.



دمج آراء أصحاب المصلحة. يتطلب الإحساس بالملكية الخضوع للمساءلة. ينبغي تحديد الأهداف واختيار المؤشرات بالتشاور مع أصحاب المصلحة، بحيث تكون الأهداف والغايات «مملوكة» بشكل مشترك. ويمكن أن يصبح الرصد والتقييم بمثابة أدوات للتأكد من فاعلية مشاركة أصحاب المصلحة



إظهار الحاجة إلى تصحيحات محلية. يتيح تدفق المعلومات بشكل موثوق أثناء التنفيذ للمديرين رصد التقدم المحرز وتعديل العمليات مع وضع الخبرات السابقة في الاعتبار.



إطار 1. الفوائد الرئيسية

المبادئ الأساسية للرصد والتقييم في ما يتصل بالسياسة الحضرية الوطنية

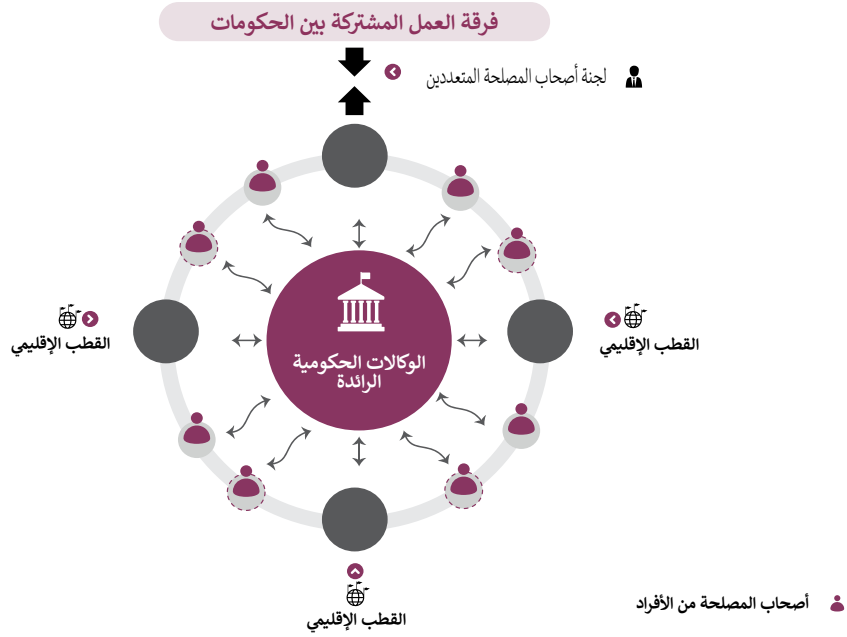
تستوجب السياسة الحضرية الوطنية نهجاً متكاملًا ومتعدد الأبعاد للبرامج - بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. لذلك يلزم أن تتماشى عمليات رصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها مع المبادئ التالية:

- ◆ الملكية والمساءلة على الصعيد الوطني (الأهداف المقررة والأهداف التي سيجري تنفيذها وتمويلها)؛
- ◆ المشاركة والشمول (عدم ترك أي شخص ومساحة خلف الركب، والاستناد إلى حقوق الإنسان)؛
- ◆ تمكين جميع الدوائر الحكومية من المشاركة الكاملة في صنع السياسات الحضرية؛
- ◆ القابلية للتنفيذ باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال التنمية؛
- ◆ المساواة بين الجنسين، والشفافية والمساءلة؛
- ◆ القدرة على تحمل التكاليف (الفاعلية من حيث التكلفة ووفرة الموارد)؛
- ◆ الجودة والمصداقية؛
- ◆ ذات وجهة عملية؛
- ◆ الاستدامة؛
- ◆ الارتكاز إلى الأدلة.

ثمة مبدأ آخر جرى التشديد عليه في هذا الفصل إلا وهو الحاجة إلى التحلي بالمرونة عند وضع ترتيبات الشراكة. ومن المهم أن تستند القرارات إلى تحليل سياقي عميق لكل بلد معني واتخاذ قرارات بشأن الأطر المؤسسية وطرق الرصد والتقييم وترتيبات الشراكة وفقاً لذلك.

ينبغي أن يتضمن التحليل السياقي ما يلي:

- السياق الاقتصادي والتنموي؛
- السياق الاجتماعي والسياسي؛
- السياق البيئي والإيكولوجي؛ و
- السياق الثقافي.



الشكل 1. الجهات الفاعلة الرئيسية في الرصد والتقييم

السياق الاقتصادي والإنمائي

أظهرت الحالات الدراسية أنه في البلدان التي شرعت في صياغة تحليلات استراتيجية واسعة من أجل إعداد إطار سياسة طويل الأجل للقطاع الحضري، فإنه يمكن للنطاق والأهداف أن يتفاوتا بدرجة كبيرة. ويمكن أن تكون الآثار المترتبة على العملية برمتها متنوعة بما في ذلك اختيار الجهات الفاعلة/الشركاء في الرصد والتقييم.

• وتنشأ السياسة الحضرية الوطنية على الصعيد الوطني (قد تستخدم الحكومات اختصارات مختلفة لتعريف التمركز) من شواغل أساسية مثل: الرغبة في مساعدة المدن بشكل أفضل في إدارة التنمية الحضرية في سياق التحضر السريع والتدفقات السكانية الكبيرة إلى المناطق الحضرية.

• بيد أن ثمة فرق كبير حيث تحد بعض البلدان من نطاق السياسات الحضرية الوطنية بحثاً عن إطار سياسات محسن على مستوى المدينة فحسب، بهدف إدارة عمليات التنمية بشكل أفضل في الأماكن ذات التدفقات السكانية. ويمكن للمدن، في الوقت ذاته، أن تكون محركات حاسمة لاقتصاد جديد. على الجانب الآخر، قد تضع البلدان الأخرى هدفاً أوسع وأكثر طموحاً يتمثل في استخدام السياسة الحضرية الوطنية باعتبارها فرصة لوضع تصور جديد في جوهره في ما يتعلق بإطار التنمية الوطنية بأكمله، ينظر إلى المدن كعناصر ضمن نظام إقليمي أوسع يضغط من الاقتصاد المستمر والتغيرات الديموغرافية بُغية تعزيز عملية تنمية اجتماعية واقتصادية أسرع.

• ثمة آثار جليلة لترتيبات الشراكة في هذين السياقين المميزين. فعلى الرغم من أن تمارين السياسة الحضرية الوطنية قد يجري إنشاؤها مؤسسياً وقيادتها من قبل الوزارة المكلفة رسمياً بالمسؤولية عن التنمية الحضرية (مع صلات تعاونية بين الوزارات المطلوبة)، يمكن أيضاً الإشراف على السياسة الحضرية الوطنية وتوجيهها من قبل وزارات التخطيط الاقتصادي و/أو الإنمائي بما يضمن الاتساق مع خطط التنمية الوطنية. في الواقع، قد تؤدي محاولات الاستعانة بهذا النوع من السياسات الحضرية الوطنية من داخل الوزارات «الحضرية» إلى جعل هذه العملية غير ذات صلة إلى حد ما.

• تسعى بعض البلدان إلى تسريع تدفقات التحضر لتحقيق مستوى «التكتل» الذي يعتبر ضرورياً لتسهيل التصنيع بُغية رفع مستويات الإنتاجية والدخل. على الجانب الآخر، قد تواجه الاقتصادات الوطنية القائمة على التصدير ضغوطاً بدلاً من ذلك وذلك للحد من مستوى زيادة التركيز في منطقة حضرية رئيسية واحدة (أي مركز حضري رئيسي) وإعادة موازنة التنمية الإقليمية. ويتزايد نطاق الممثلين من القطاعات الاقتصادية والمستثمرين من القطاع الخاص والحكومات دون الوطنية والوكالات البيئية والمجموعات والمجتمعات المدنية المتضررة. ويمكن أن تكون الآثار المترتبة على الرصد والتقييم بعيدة المدى.

السياق الاجتماعي السياسي

في ما يتعلق بالسياق الاجتماعي السياسي، ثمة العديد من الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار الشركاء من أجل حوكمة السياسة الحضرية الوطنية وكذلك في ما يتعلق بالرصد والتقييم.

• طريقة تنظيم الحوكمة دون الوطنية ودرجة نقل وظائف الاستحقاقات وآليات اللامركزية (المالية والتخطيطية والمعارية وما إلى ذلك).

• المكانة التي تحتلها السياسة الحضرية الوطنية (أو غيرها من الاختصاصات ذات الصلة بالسياق الوطني) في الخطط السياسية الوطنية. يتمثل الفرق الرئيسي في البلدان التي يجري فيها تفويض أحد أشكال السياسات الحضرية الوطنية بشكل خاص من خلال الصكوك القانونية (أو حتى بموجب الدستور) والبلدان التي تشهد مرحلة انتقالية سياسية والتي تُتخذ فيها القرارات الحضرية/الإقليمية من خلال سلسلة من المبادرات الخاصة بقطاع معين والتي تكون غير منسقة (أو متناقضة) في كثير من الأحيان.

• مستوى المشاركة الديمقراطية والمساءلة الراسخين، والذين يتطلبان تقييماً دقيقاً للشفافية مقابل انعدام الشفافية في عمليات اتخاذ القرار. وتشمل القضايا الرئيسية: الوجود الراسخ في أسواق الأراضي ذات ممارسات حيابة الأراضي واسعة النطاق إلى جانب زيادة التهميش الاجتماعي؛ ودرجة الصكوك المضمونة قانوناً للجوء إلى المحاكم، واستجابة الحكومة للضغوط الاجتماعية بشأن الحصول على الحقوق الأساسية والأراضي والخدمات والإسكان، جنباً إلى جنب مع الاعتراف الديمقراطي بجميع الفئات الاجتماعية. وهذا يشمل الاعتراف بأدوار الأشخاص المهمشين في الشؤون السياسية، ولا سيما النساء والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب.

سيشير هذا النوع من التحليل إلى الحالات التي تتواجد فيها المتطلبات الأساسية والمتصلة بحوكمة السياسة الحضرية الوطنية ورصدها على نحو تشاركي وشفاف. ولذلك، قد لا يزال بمقدور عملية وضع السياسة الحضرية الوطنية التي يُصطلح بها في بيئة ديمقراطية غير كاملة تحقيق نتائج مثمرة تستهدف تعزيز المجتمع من حيث المشاركة والمساءلة. وبدلاً من ذلك، قد لا تكون السياسة الحضرية الوطنية قابلة للتطبيق في الحالات التي لا تسمح بمراعاة مبادئ الأمم المتحدة الرئيسية، ومن ذلك على سبيل المثال تلك المتعلقة بالرصد والتقييم (مثل المساءلة والتعلم والاستقلال والشراكة وما إلى ذلك).

السياق البيئي والإيكولوجي

يعتمد التحضر على صون الموارد الطبيعية والبيئة وحمايتهما من أجل إقامة مدن عملية وصحية. وتستلزم أنماط التنمية القائمة على الطبيعة وضع إطار سياسات يحمي القيم والحقوق البيئية ويدافع عنها (حماية المستنقعات والمناطق الخضراء والتنوع البيولوجي)، والذي فضلاً عن دوره في حماية حاجة الإنسان إلى الطبيعة، فإنه يحمي أيضاً المساحات الطبيعية باعتبارها نظاماً إيكولوجياً.

السياق الثقافي

ينبغي أن يضع صانعو السياسات في اعتبارهم ما لدى المواطنين من توقعات تجعلهم يشعرون أنهم قادرون على تشكيل مدنهم و«شبكاتهم الثقافية»، مثل اللغات والعادات، والحق في التعبير والمشاركة، والفرص والحقوق في الأماكن العامة والبيئة التعليمية.



أهداف التنمية المستدامة - السياسة الحضرية الوطنية

الروابط بأهداف التنمية المستدامة والغايات المحددة لأهداف التنمية المستدامة

تعد الروابط بين أهداف التنمية المستدامة والسياسة الحضرية الوطنية شاملة وواسعة النطاق. وترتبط معظم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ارتباطاً مباشراً بالسياسات الحضرية ولها تأثير جلي على المدن والمستوطنات البشرية. ويرتبط الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر بالحصول على الأراضي والأحياء الفقيرة والسكن غير اللائق؛ وتتأثر الصحة غالباً بـ «المكان»؛ ويمكن أن تستفيد المساواة بين الجنسين من الوصول إلى الأماكن العامة والبنية التحتية الأساسية، والمشاركة في الحكم المحلي واتخاذ القرارات. فعلى سبيل المثال، ترتبط إدارة النفايات الحضرية ارتباطاً وثيقاً بمياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي والنظافة والصحة؛ وتعتبر نظم الطاقة ضرورية لتطوير مستوطنات بشرية آمنة ومرنة ومستدامة؛ وتكتسي المدن الشاملة والمنتجة أهمية خاصة في ما يتصل بريادة الأعمال وإيجاد فرص العمل. وللتصدي لمثل هذه القضايا المعقدة والمتراصة، تشجع البلدان على تطوير السياسة الحضرية الوطنية من أجل وضع خطوط الأساس والأطر اللازمة لرصد مختلف أبعاد التحضر المستدام وتقييمها، والتأكد من التغييرات المترتبة على ذلك، المكاسب أو الخسائر على حدٍ سواء.

يوفر الهدف المتعلق بإقامة مدن مستدامة فرص عديدة لتعزيز استراتيجيات التخفيف والتكيف للتصدي لتغير المناخ، لا سيما من خلال التنمية الحضرية التي تتسم بالاستدامة البيئية والقدرة على الصمود. وتترك الإدارة السليمة للنفايات الناتجة عن المدن آثاراً مباشرة على تلوث المحيطات وتدهور الموائل الطبيعية ويعتمد فقدان التنوع البيولوجي إلى حد كبير على الطريقة التي يجري إدارة المدن من خلالها. ويتطلب تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة تطوير مدن خالية من العنف والاستفادة من سيادة القانون. ويعد فهم البعد الحضري لأهداف التنمية المستدامة المختلفة جوهرياً لتفتيق إمكاناتها الكاملة.

علاوة على ذلك، جرى تمثيل الصلة بين السياسة الحضرية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة بأفضل ما يكون في الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المدن والمجتمعات المستدامة. يتميز الهدف 11 بطابع شامل ولا تتحقق أهدافه إلا بتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى أيضاً. وبهذه الطريقة، ترتبط السياسة الحضرية الوطنية ارتباطاً مباشراً بجميع أهداف التنمية المستدامة حيث يعد تحقيق التنمية الحضرية المستدامة ضروري من أجل تحقيق الهدف العام المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة. ويجسد الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة جميع أهداف التنمية المستدامة والهدف الرئيسي للسياسة الحضرية الوطنية.

على سبيل المثال، ينبغي أن تصدى السياسات الحضرية الوطنية للهدف المنقح 11أ1- من أهداف التنمية المستدامة: عدد البلدان التي لديها سياسات حضرية وطنية أو خطط إنمائية قادرة على (أ) الاستجابة للديناميات السكانية؛ (ب) كفاءة تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، (ج) زيادة الحيز المالي المحلي. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف وتحليله وتقييمه بشكل صحيح إلا من خلال إنشاء إطار تقييم ورصد سليم.

إطار 2. الصلات بأهداف التنمية المستدامة



ما الغرض من إجراء
الرصد والتقييم؟

الفصل الأول

ما الغرض من إجراء الرصد والتقييم؟

بشكل عام، يعد الرصد والتقييم وظيفتين منفصلتين ومتكاملتين في آن واحد. ويعمل الرصد والتقييم في سياقات مختلفة ولتحقيق بعض الأهداف والغايات، بما في ذلك ما يلي.

- رصد التقدم المحرز وقياس التطورات المحققة مقابل الخطط المقررة؛
 - توفير أساس للمساءلة عن النتائج المستخدمة والنتائج المحققة ودعم اتخاذ القرار القائم على الأدلة؛
 - تشجيع الآليات الناجحة من أجل تطوير السياسات والمشاريع الحالية والمستقبلية وتنفيذها؛
 - تعزيز آليات الحوكمة متعددة المستويات؛
 - توليد المعلومات الهامة اللازمة للتقييم؛
 - تقديم توصيات ودروس لتوجيه عمليات السياسة المستقبلية؛
 - تحسين الكفاءة والفاعلية؛
 - تحسين إعداد التقارير لأصحاب المصلحة؛
 - تحسين معلومات الأداء المتاحة في الوقت المناسب واتخاذ قرارات فاعلة؛
 - التخفيف من أثر المخاطر على الأداء؛
 - تحديد مسؤوليات واضحة تستند إلى النتائج؛ و
 - إدارة توقعات الأداء الموضوعية والمملوكة بشكل مشترك من قبل أصحاب المصلحة.
- يمكن رصد وتقييم السياسة الحضرية الوطنية على مستويات مختلفة، من المستوى العالمي إلى المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. ويجري رصد وتقييم السياسات، مثل السياسة الحضرية الوطنية، لعدة أسباب، بما في ذلك:

1. تعزيز الشفافية والمساءلة الداخلية والخارجية إزاء ما تضطلع به الحكومات؛
2. المساهمة في تحديد البرامج والنهج الناجحة وتوثيقها، بما في ذلك تلك التي حققت نجاحاً أقل، مما يسمح بتحسين إدارة المعرفة ورصد التقدم المحرز نحو المؤشرات المشتركة عبر المشاريع والبرامج ذات الصلة؛
3. بناء مجموعة كبيرة من الأدلة تسمح بالتنقيح المستمر للمؤشرات التي تقيس العناصر المختلفة التي ستخضع للتقييم أو الرصد. وفي هذا الصدد، يجري العمل على إنشاء مؤشرات دولية موحدة (معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس وأهداف التنمية المستدامة) تسمح بإمكانية المقارنة عبر القطاعات والدول ومختلف مستويات الحكومة؛
4. المساعدة في تعزيز قدرة السلطات المحلية والإقليمية على تنفيذ خططها الحضرية؛
5. ضمان وضع الخطة الحضرية وفقاً لأكثر الطرق شمولية؛
6. السماح باتخاذ قرارات مستنيرة في ما يتعلق بمستقبل السياسة الحضرية الوطنية حيث تستفيد الحكومات الوطنية من فرص التنمية المستدامة من التحضر وتفي بمسؤولياتها المتفق عليها عالمياً، مثل الأهداف ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة⁵؛

5 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وموئل الأمم المتحدة (2018). الحالة العالمية للسياسة الحضرية الوطنية. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باريس وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نيروبي.

7. ضمان أن الخطة الحضرية الجديدة تحظى بقدر أكبر من الاهتمام في الخطط الإنمائية عبر البلدان؛

8. المساهمة في زيادة التقييم المدروس لأولويات إعداد الميزانية وخطط العمل؛

9. تحسين الموارد البشرية والتقنية والمالية المتاحة لتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية؛

10. تشجيع تعلم السياسات وتبادل المعرفة داخل وعبر البلدان والمناطق، من خلال شبكات الحكومات الوطنية وكذلك من خلال شبكات مؤسسات الحكم المحلي وداخلها؛

11. تحسين الإبلاغ وجمع المعلومات حول حالة السياسة الحضرية الوطنية داخل البلدان وعبرها، وعلى الصعيد العالمي أيضاً، من أجل دعم تحسين تطوير السياسة الحضرية الوطنية وتحقيق الخطط العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة والخطة الوطنية الجديدة؛

12. توفير الدروس والفرص للمنظمات الدولية ذات الصلة لدعم تطوير السياسة الحضرية الوطنية التي تتسم بأنها أكثر وضوحاً وشمولية. على سبيل المثال، من خلال برنامج السياسة الحضرية الوطنية، وهو مبادرة عالمية أطلقها موئل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وتحالف المدن في مؤتمر الموئل الثالث. ويشمل ذلك مبادرات مثل برنامج تدريب المدربين الذي أعد بشكل مشترك من قبل منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/موئل الأمم المتحدة، والذي نُشر في 15 بلداً عبر أربع قارات، مع تنظيم ما يقرب من 30 فعالية فردية، مما يعزز شبكة التعلم العالمية التي يمكن أن تساهم في عملية جعل السياسة الحضرية الوطنية ذات صلة على الصعيد المحلي («عملية إضفاء الطابع المحلي»)⁶؛ و

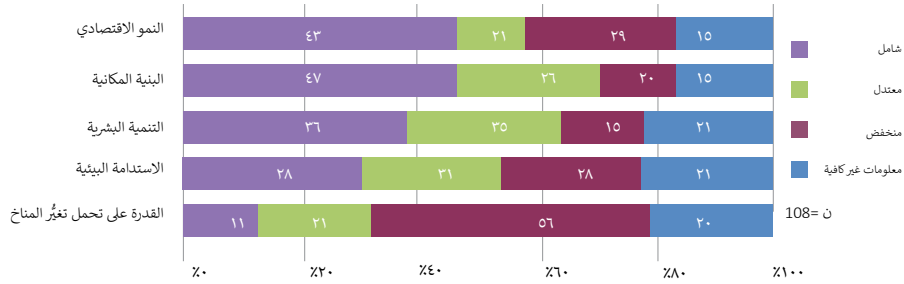
13. المساعدة في تحديد مدى ملاءمة السياسة الحضرية الجديدة وكفاءتها وفعاليتها وتأثيرها واستدامتها. يعتمد نجاح صياغة السياسة الحضرية الوطنية واعتمادها وتنفيذها واستعراضها على جودة نظم الرصد والتقييم المستخدمة ومصداقيتها. وسواء أُجريت من قبل المؤسسات الحكومية، بشكل مستقل، أو من قبل القطاع الخاص، أو وكالات منفصلة جغرافياً ومتنوعة قطاعياً، أو منظمات المجتمع المدني، تؤدي عمليات الرصد والتقييم هذه دوراً هاماً للغاية في تعميق فهم السياسة الحضرية الوطنية وضمان كفاءة تنفيذ برامج السياسة الحضرية الوطنية وفعاليتها على حدٍ سواء. ويمكن لبرامج الرصد والتقييم من خلال توفير المعلومات والتحليلات أن تعزز الإحساس بامتلاك المخرجات والنواتج المحددة في السياسة الحضرية الوطنية.

ما أهمية الرصد والتقييم في سياق السياسات الحضرية الوطنية؟

جرى تطوير السياسات الحضرية الوطنية في العديد من السياقات المختلفة. واتبعت هذه السياسات أيضاً عمليات مختلفة للغاية قبيل اعتمادها وتنفيذها. تفترض السياسة الحضرية الوطنية وجود مجموعة من الخصائص المشتركة عبر كل من هذه السياقات والكفاءات والتي يمكن استخدامها للتقييم. تتفاوت الفرص مثل تحسين الخدمات الاجتماعية، وفرص العمل الجديدة، وإيجاد خيارات إسكان أفضل، والتنمية الاقتصادية المحلية والقدرة التنافسية الاقتصادية في عموم البلاد مع التحديات الحضرية، ومنها البطالة، ونمو الأحياء الفقيرة، وانتشار الأمراض والافتقار إلى الخدمات الأساسية. ومن خلال المساهمة في إيجاد هذه الفرص، يمكن أن تساعد السياسة الحضرية الوطنية في تعزيز مدن تتسم بأنها منتجة ومزدهرة ومستدامة بيئياً⁷.

6 منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة (2018). كيف تساهم منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تعزيز إنجاز خطة عام 2030 من أسفل إلى أعلى. منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة: برشلونة. يمكن زيارة الموقع الشبكي www.localizingthesdgs.org للاطلاع على جميع المعلومات ذات الصلة بإضفاء الطابع المحلي.

7 موئل الأمم المتحدة (2015). السياسة الحضرية الوطنية: إطار عمل توجيهي. موئل الأمم المتحدة، نيويورك



الشكل 2. مستويات العناية المولدة للموضوعات المختارة في السياسة الحضرية الوطنية في مرحلة الصياغة أو ما بعدها على نطاق عالمي

لا يمكن للسياسة الحضرية الوطنية تحقيق ذلك إلا إذا كان من الممكن قياسها كمياً ونوعياً من حيث قدرة صياغتها وتصميمها وتنفيذها على تحقيق أهدافها المرجوة. على سبيل المثال، تبين على مدار العقود الماضية أنه يجري إيلاء اهتمام متزايد بتطوير مؤشرات لقياس خصائص التنمية الحضرية، بدءاً من مقاييس الكثافة والتنمية الاقتصادية ووصولاً إلى مقاييس الفقر وعدم المساواة والتماكك الاجتماعي. لذا يعد تقييم السياسة الحضرية الوطنية ورصدها وسيلة يمكن من خلالها إجراء المقارنات بسهولة أكبر. ولا تكمن قيمة السياسة الحضرية الوطنية في المنتج فحسب، بل أيضاً في عملية تطويره وما يحققه من نتائج.

يساعد الرصد والتقييم في ذلك من خلال تعزيز الممارسات الجيدة، مثل مشاركة أصحاب المصلحة، وتنمية القدرات وتقييم عمليات وضع السياسات في البلدان في كل مرحلة من مراحل اعتمادها.⁸

يسمح رصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها بما يلي:

- توليد المعرفة وتبادلها، بما في ذلك جمع البيانات ورصدها وتحليلها لتحديد التطورات الجارية وموقعها والمستفيدين منها بين مختلف أصحاب المصلحة وبين مختلف الدوائر الحكومية؛
- تحسين الأداء والإدارة واتخاذ القرار؛
- تحسين مساءلة المؤسسات الوطنية بشأن الآثار التي تولدها سياساتها وتدخلاتها؛
- قياس التقدم المحرز في جميع أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه، ولا سيما الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة؛
- مقارنة أداء التنمية الحضرية الوطنية عبر البلدان؛
- بناء شبكات حكومية محلية وإقليمية من خلال توفير المعلومات الضرورية لتطوير الشراكات مع المنظمات الأخرى التي يمكن أن تضمن على نحو فاعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- رصد الظروف المستقبلية والمسارات المحتملة، لا سيما في مجالات الاستدامة، مثل مسارات الانبعاثات 9؛
- سيساهم رصد الروابط بين السياسة الحضرية الوطنية ومخرجاتها ونتائجها ذات الصلة وتقييمها في تحسين فاعلية المناطق الحضرية واستدامتها على الصعيد العالمي وداخل البلدان؛
- تقييم تنفيذ كل مرحلة من مراحل عملية وضع السياسة الحضرية الوطنية وجودتها وتأثيرها؛
- تقييم أداء أصحاب المصلحة خلال العملية؛

8 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (2018). ملخص لصانعي السياسات الحضرية: ما أهمية التقرير الخاص الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ بشأن الاحتباس الحراري عند 1.5 درجة مئوية بالنسبة للمدن. كانون الأول/ديسمبر.

- إنشاء تقييم للتعاون عبر النطاقات ومجالات السياسات ومجموعات أصحاب المصلحة وعبر الحدود الإدارية؛ و
- تقدير تقييم «مجموعة متساوقة من القرارات المتخذة بشأن السياسات: جودتها وفعاليتها وكفاءتها والعلاقة بين المدخلات والمخرجات/النتائج.

Cambridge
Food

كيفية رصد السياسة
الحضرية الوطنية
وتقييمها؟

الفصل الثاني

كيفية رصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها؟

كما هو الحال في معظم المساعي، يكتسي التصميم الجيد للسياسة الحضرية الوطنية أهمية بالغة في نجاح تنفيذها ومراقبتها وتقييمها. ينبغي أن يوضح التصميم نظرية التغيير التي تشرح كيف من المتوقع أن تؤدي السياسة الحضرية الوطنية ومجموعة التدخلات والسياسات والعمليات الخاصة بها إلى نتائج التنمية المقررة. وفي سياق السياسة الحضرية الوطنية، يلزم تطوير نظرية تغيير شاملة للمساعدة في شرح مجالات النواتج التي حددتها السياسة الحضرية الوطنية كمجالات أولوية، واستراتيجيات البرامج والمخرجات ذات الصلة وكيفية ارتباطها بالعناصر الأخرى في السياسة الحضرية الوطنية، بما في ذلك الشراكات والتمويل، وما إلى ذلك، مع بيان الافتراضات والمخاطر الأساسية بوضوح. ويمكن إجراء تعديلات على نظرية التغيير في ضوء الظروف المتغيرة. ببساطة، إذا كان يتعذر قياس أهداف السياسة أو بيانها أو تقييمها أو مراقبتها، فينبغي عدم تضمينها في وثيقة السياسة.






رصد السياسات الحضرية الوطنية

من الناحية المثالية، ينبغي على جميع المؤسسات والهيئات المشاركة في تصميم الاستراتيجيات والأنشطة والبرامج والمشاريع المتعلقة بالسياسة الحضرية الوطنية وتطويرها وتنفيذها الاستمرار في رصد التقدم المحرز في التنفيذ، والنتائج المحققة، والتحديات والفرص الناشئة عن عملية وضع السياسة الحضرية الوطنية والإبلاغ عنه.

ينبغي أن يكون الرصد على مستويات العملية والمخرجات والنتائج - حسب سياق كل بلد. وينبغي وضع رصد تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية في سياق أولويات التنمية الوطنية وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. وفي هذا السياق، تعد استعراضات السياسة الحضرية الوطنية والإبلاغ عنها في أطر زمنية محددة ضرورة حتى تستجيب للسياسات المتغيرة.

ينبغي أن تتكيف عناصر التحليل المراد رصدها مع مقياس النهج وكذلك مع النطاقات الإقليمية المختلفة، من أجل التحقق من صحة تنفيذ الأهداف. ويلزم أن يُسلط الرصد الضوء على جودة التنفيذ (العمليات)، والنتائج المحققة، والفرص الناشئة لتحقيق السياسة الحضرية الوطنية، والموارد التي جرى الاستفادة منها في تمويل السياسة الحضرية الوطنية، والتحقق المستمر من صحة نظرية التغيير والابتكارات.

المكونات الخمس الرئيسية للرصد

-  **النظام:** يوضح مكون **نظام** الرصد الغرض والسياق ومعايير النظام والنواتج المتفق عليها والمؤشرات التي يتعين رصدها.
-  **البيانات:** مكونات جمع **البيانات**، ومعالجتها، وضمها جوتها.
-  **التحليل والإبلاغ:** مكون **التحليل والإبلاغ**، والإبلاغ مقابل الأهداف، وإجراء المقارنات عبر المستويات دون الوطنية والمحلية.
-  **الإجراء:** مكون **الإجراء** المتعلق بالقرارات المتعلقة بالاستراتيجيات، والبرامج، وتقديم الخدمات، والعمليات، والموارد، والتقييمات.
-  **العملية** ينبغي رصد العملية الشاملة التي تتناول جميع المراحل الخمس.

من المهم طرح الأسئلة الصحيحة من البداية لرصد كفاءة وفاعلية عملية وضع السياسة الحضرية الوطنية ومنتجاتها ونتائجها. فيما يلي أدناه أمثلة على الأسئلة أدناه لكل منها.

الكفاءة:



هل يجري تصميم السياسة الحضرية الوطنية وتطويرها وتنفيذها بشكل صحيح، أي وفقاً للإجراءات، دون هدر الوقت والمال، وعلى نحو عادل وشفاف وشامل، وما إلى ذلك. هل تُنفق الأموال المخصصة بشكل مناسب؟

الفاعلية:



هل يجري تحديد البرامج/الإجراءات الصحيحة المتعلقة بالسياسة الحضرية الوطنية؟ هل تستهدف المستفيدين المناسبين؟

الخطوات المقترحة في رصد السياسة الحضرية الوطنية

الخطوة 1: ضمان الالتزام والمشاركة من قبل أصحاب المصلحة المعنيين بشأن نظام/آلية الرصد (في حين تجري عملية الرصد في معظم مشاريع التنمية داخلياً، إلا أنه من المهم إشراك المواطنين أو أصحاب المصلحة الآخرين في حالة رصد السياسة الحضرية الوطنية).

▪ تحديد النواتج، والمؤشرات، ومعايير الأداء الأخرى

الخطوة 2: تطوير نظام أو آلية للرصد المستمر (على سبيل المثال، إلكتروني/عبر شبكة الإنترنت).

▪ تطوير إجراءات جمع البيانات؛

▪ تطوير آليات تنسيق متعددة المستويات بين الإدارات الحكومية المختلفة؛

▪ تحديد تكرار الإبلاغ وقنواته؛

▪ تحديد تنسيقات التحليل والإبلاغ؛ و

▪ تحديد المسؤوليات للحفاظ على النظام.

الخطوة 3: إدارة نظام/آلية الرصد بحيث يمكن متابعة التعليقات عند تلقيها تبعاً لذلك.

▪ الرصد والتعديل حسب الاقتضاء؛ و

▪ تقديم/الإبلاغ عن البيانات التي جرى رصدها بوسائل تعود بالفائدة لأصحاب المصلحة المعنيين وصانعي القرار.



طرق تبادل بيانات الرصد

ثمة طرق مختلفة لتبادل معلومات الأداء المستقاة من رصد السياسة الحضرية الوطنية، ومنها:

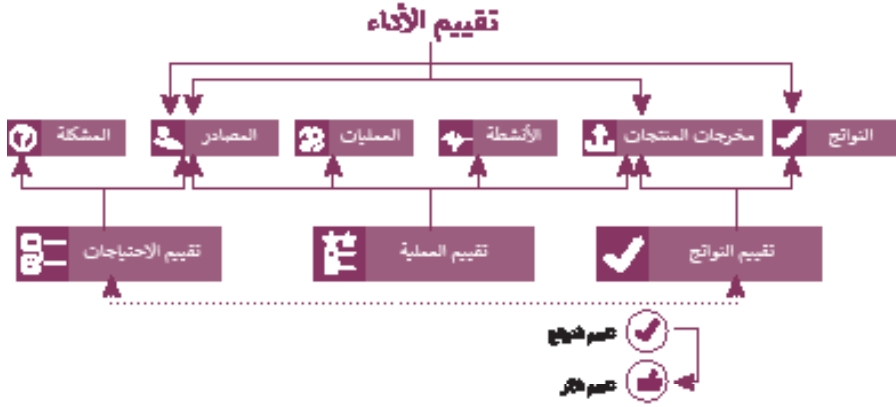
▪ اجتماعات الخبراء وأصحاب المصلحة المنتظمة؛

▪ سبل الاتصال الرسمية للحكومة (مثل النشرات)؛

▪ تجمعات المواطنين الدورية التشاركية (مثل المنتدى الحضري الوطني، والذي يجمع بين جميع أصحاب المصلحة للتعبير عن آرائهم بشأن حالة المدن والتنمية الحضرية)؛ و

▪ المنتديات الإلكترونية (مثل الرصد الإلكتروني من خلال استخدام لوحات متابعة السياسة الحضرية الوطنية التفاعلية).

تقييم السياسة الحضرية الوطنية



الشكل 3. تقييم عمليات وضع السياسة الحضرية الوطنية ومنتجاتها ونواتجها

يتطلب التقييم إعداداً دقيقاً لكي يكون عالي الجودة وموثوقاً ومفيداً. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تتسم السياسة الحضرية الوطنية بحسن الصياغة والتصميم من أجل إتاحة الفرصة لإجراء تقييم سليم. وإذا ما سمحت الموارد بذلك، فإنه يلزم إجراء تقييم جدوى للسياسة الحضرية الوطنية لتحديد ما إذا كان يمكن تطوير سياسة حضرية وطنية والسياق الملائم ذلك لضمان إمكانية تحديد أهدافها ونتائجها ومؤشراتها بشكل مناسب والتحقق من نتائجها. وسيساعد تقدير القابلية للتقييم أيضاً في تهيئة الظروف اللازمة لإجراء التقييم من خلال تحديد أوجه القصور التي ينبغي التصدي لها. ويمكن الاضطلاع بذلك قبل تصميم السياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها.

تقييم محتوى السياسة (ما قبل تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية): من المهم فهم سياق السياسة الحضرية الوطنية ومحتواها وتنفيذها. وقد يسعى المرء إلى فهم ما إذا كان محتوى السياسة الحضرية الوطنية يشرح بوضوح أهدافها وتنفيذها ومنطق التدخل الأساسي الذي يربطها بتحقيق التغيير المتوقع.



تقييم تنفيذ السياسة (تقييم العملية): تعتمد فاعلية السياسة في الغالب على تصميمها وتنفيذها. ومن المهم في هذه المرحلة أن نسلط الضوء على ما إذا كان تصميم السياسة الحضرية الوطنية يمكن تنفيذه حسب الخطط الموضوعة. وسيساعد التصدي لذلك في الحصول على معلومات مهمة حول العوائق والمخاطر التي تواجه تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية.



تقييم تأثير السياسة: سيتعين على السياسة الحضرية الوطنية إحداث فرق في نهاية المطاف. ولذا يتمثل السؤال الرئيسي في ما إذا كانت السياسة الحضرية الوطنية تحقق النتائج والتأثيرات المقصودة و/أو غير المقصودة؟



خطوات تقييم السياسة الحضرية الوطنية

◆ **تأكيد الموارد المتاحة لإجراء التقييم:** قبل الشروع في التقييم، ينبغي إيجاد فهم أساسي لتوافر الموارد الكافية لإجراء التقييم، والقضايا التي ينبغي التصدي لها، والخبرة المطلوبة والإطار الزمني اللازم لإكمال التقييم. وقد تتضمن الميزانية المخصصة للتقييم رسوماً للمقيمين والسفر والإقامة (على سبيل المثال أثناء جمع البيانات)، وتكاليف جمع البيانات، والتكاليف المتعلقة بورش العمل (مثل ورش عمل النشر)، وتكاليف مواد الطباعة، وغيرها.

◆ **إشراك أصحاب المصلحة:** تتضمن إحدى سمات التقييم الفاعل في إشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولاسيما أولئك المعنيين بالسياسة الحضرية الوطنية. وينطوي إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين من البداية قبيل انضمام فريق التقييم على فوائد جمة، بما في ذلك تعزيز الإحساس بتملك التقييم وزيادة احتمالية استخدام نتائجه؛ وتحسين مصداقيته؛ والكشف عن الحواجز والحساسيات السياسية؛ وتجنب تضارب المصالح المتصور.

تُثري وجهات نظر مختلف أصحاب المصلحة تصميم التقييم ونهجه، بما في ذلك تحديد قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والآثار الأخرى التي قد لا تكون واضحة في تصميم السياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها. وينبغي أن يحدد التقييم أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين سيشاركون في عملية التقييم من خلال:

- a. استشارة المطلعين (مثل مديري أنشطة الرصد والتقييم والقادة والمستفيدين والجهات المانحة لتدخلات السياسة الحضرية الوطنية) والغرباء؛
- b. توعية أصحاب المصلحة الرئيسيين بمبادرة التقييم والإشارة إلى الكيفية التي يتوقع أن يساهموا بها في التقييم بالمعلومات والدعم العملي؛ و
- c. إنشاء فريق مرجعي يتضمن عدداً قليلاً من أصحاب المصلحة المختارين من أجل دعم عملية التقييم.

◆ **تطوير وثيقة الشروط المرجعية للتقييم:** تكتسي وثيقة الشروط المرجعية للتقييم أهمية بالغة في ما يتعلق بالإعداد للتقييم. وتوفر استعراضاً أولياً موضوعياً ونظرة مفاهيمية للتقييم. كما توضح التوقعات والأدوار والمسؤوليات وتوجه عمليات التقييم لحين الانتهاء من التقرير الأولي/خطة العمل كوثيقة رقابة أولية. وتحدد وثيقة الشروط المرجعية سبب إجراء التقييم (الغرض والأهداف)؛ والموضوعات التي سيجري تناولها (النطاق)؛ وكيفية تحقيق ذلك (التصميم والوسائل)؛ وموعد إجراء التقييم (الإطار الزمني)؛ والمستفيد من التقييم (الاستخدامات المقصودة)؛ وتكوين فريق التقييم ومهاراته وخبراته. وعادة ما يجري إعدادها بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتعتبر وثيقة الشروط المرجعية أيضاً أساسية عند طلب الاستعانة بفريق التقييم. وينبغي أن تحدد وثيقة الشروط المرجعية المهارات والخبرات والمؤهلات والكفاءات الأخرى ذات الصلة التي يلزم توافرها لإجراء التقييم بشكل فاعل - سواء كان سيُضطلع بالتقييم من قبل شركة استشارية أو أفراد أو فريق من الاستشاريين.

استخدام الفريق القطري/فريق التقييم الإداري

ينبغي أن تحدد عمليات التقييم بوضوح بنية التنظيم والإدارة يمكن إجراء التقييم بواسطة فريق أو فرد واحد. ويستلزم إجراء تقييم سليم في كثير من الحالات تشكيل فريق (على مستوى البلد). وتكتسي هذه الخطوة أهمية جوهرية إذ أنها تساعد في بناء المصداقية والملكية والمشاركة في تقييم تصميم السياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها إلى جانب توفير التوجيه الاستراتيجي أثناء العملية. ويمكن أن يكون الفريق محلياً ومتعدد القطاعات وبما يتماشى أيضاً مع هدف إحداث تغيير إيجابي من خلال ملكية الحكومة وأصحاب المصلحة المحليين المسؤولين عن تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية. على سبيل المثال، من الأفضل أن يضم الفريق الأساسي جميع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص. وينبغي أن يشرف فريق الإدارة الأساسي على عملية التقييم وأن يضطلع بالمسؤولية عن: تكييف أدوات التقييم؛ واستعراض مخرجات التقييم، بما في ذلك التقارير الأولية وتقارير التقييم؛ وتيسير وتعزيز استخدام التقييم من خلال المناصرة وكذلك من خلال الحوارات بشأن السياسات لمناقشة نتائج التقييم.

اختيار فريق التقييم

ينبغي أن يخضع تعيين فريق التقييم واختياره لعملية وإجراءات تعاقدية راسخة. وستساعد النصائح التالية في ضمان اختيار مقيّم قوي.

- مراعاة طبيعة الخبرة المطلوبة؛
- استشارة أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل تحديد المهارات المطلوبة ومعايير الاختيار؛
- ضمان أن وثائق الشروط المرجعية تحدد بوضوح متطلبات المقيمين وتذكر الإطار الزمني المتوقع والمخرجات المستهدفة؛
- إجراء عملية توظيف نزيهة وعادلة وشفافة وتنافسية؛
- إشراك المهنيين المحليين والإقليميين، الذين يوفران فهماً أفضل للسياق المحلي ويشكلون حافزاً لضمان المشاركة في التقييم، فضلاً عن كونهم ضرورة حتمية لعملية تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية؛
- مراجعة التقارير/المهام السابقة ذات الصلة؛
- تقييم المرشحين باستخدام المعلومات المقدمة في مقترحاتهم والتي تصف تجاربهم وخبراتهم فيماتوافق مع معايير التقييم؛ و
- التحري عن أعمال المرشحين السابقة.

إجراء التقييم

في المراحل الأولية للتقييم، فإن إعداد خطة عمل التقييم يعتبر بمثابة مرحلة أولية رئيسية في عملية التقييم. ومن المتوقع أن يجري فريق التقييم المختار مراجعة شاملة لجميع مصادر المعلومات ذات الصلة، لتكوين فهم عميق على تطوير خطة عمل التقييم. وقد يشمل ذلك تنقيح المنهجية بالتعاون مع الخبراء لضمان قيامهم بتقديم المساعدة في جمع المعلومات المطلوبة. وتساعد خطة العمل في تكوين فهم مشترك بين القائمين على إدارة التقييم والمسؤولين عن إجراءه. وتوضح خطة العمل بشكل أكبر وثائق الشروط المرجعية وأي مجاليتعلق بنطاق التقييم. ومن المتوقع أن تتناول خطط عمل التقييم العناصر التالية:

- استعراض السياسة (السياق القطري، الأهداف، الانفاق؟؟، التوعية، النتائج المتوقعة، مشاركة أصحاب المصلحة، وما إلى ذلك)؛
- ملامح التقييم (أسباب التقييم، الغرض والأهداف، أصحاب المصلحة الرئيسيين، مشاركة أصحاب المصلحة، أسئلة التقييم)
- منهجية التقييم (الطرق المناسبة: المراجعات المكتبية، المقابلات، الدراسات الاستقصائية، دراسات لأمثلة مشابهة او عالمية، حلقات نقاشية، وما إلى ذلك؛ إجراءات جمع البيانات ومصادره، تحليل البيانات وعرضها)؛
- المساءلة والمسؤوليات؛
- جدولة العمل (الأطر الزمنية لتسليم مخرجات التقييم الرئيسية)؛
- التقارير المطلوبة (التقرير الأولي و مسودة التقرير النهائي والتقرير النهائي).

مرحلة جمع البيانات

عند الموافقة على التقرير الأولي، يمكن لفريق التقييم أن يبدأ في:

- جمع البيانات باستخدام طرق متنوعة، بما في ذلك المراجعات المكتبية، والمقابلات، والدراسات الاستقصائية، والملاحظات، وحالات دراسية، وما إلى ذلك؛
- تحليل البيانات؛

- استخلاص استنتاجات مستمدة منطقياً من البيانات وتتوافق مع المعايير المتفق عليها؛ و
- تقديم توصيات منطقية ومتسقة.

مرحلة كتابة التقرير

يتمثل أحد أهداف تقارير التقييم في الإبلاغ عن نتائج التقييم. لذلك ينبغي أن ينطوي تقرير التقييم على استجابة شاملة لتوقعات التقييم

المراجعة المكتبية

للحصول على فهم ومعرفة جيدين للسياسة الحضرية الوطنية ومكوناتها، قد يُشرع في التقييم من خلال تحديد جميع المستندات ذات الصلة واستعراضها. وستسلط المراجعة المكتبية الضوء على الفجوات الكامنة في المعرفة المتعلقة بأداء السياسة وتكاملها واستدامتها، والتي تشكل الأساس لعملية جمع البيانات التي سيجري إجراؤها في ما يتصل بتمرين التقييم. وبُغية التحقق من بيئة السياسة بأكملها، ستتناول هذه المراجعة أيضاً العديد من المستندات ذات الصلة بالسياسة والمنشورات الأخرى بشأن القطاع الحضري. للحصول على فهم ومعرفة جيدين للسياسة الحضرية الوطنية ومكوناتها، قد يُشرع في التقييم من خلال تحديد جميع المستندات ذات الصلة واستعراضها.

اختيار المستجيبين الرئيسيين وتكييف أدلة المقابلة

من المهم اختيار الأشخاص ذوي الصلة من الدوائر المستهدفة ذات الصلة بتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية، وتحديد العدد المناسب للمستجيبين ونوعهم لتجسيد حقائق تطوير السياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها على مستوى البلدان. ومن أجل ضمان ملائمة المعلومات التي جمعت، فإنه ينبغي على الفريق الأساسي تصميم الأسئلة التي تتناسب مع السياسة الحضرية الوطنية والقضايا الحاسمة التي سيجري تناولها. ومن المهم مراعاة السياسة وسياق البلد أثناء إجراء تحليل نصي للسياسة الحضرية الوطنية من أجل فحص بنيتها للتحقق مما إذا كانت تتماشى مع سياسة جيدة الإعداد.

إجراء المقابلات/مناقشات مجموعات التركيز

تعد هذه المرحلة واحدة من المراحل الصعبة في عملية التقييم حيث تعتمد جودة البيانات التي يجري جمعها وفائدتها الناتجة اعتماداً كبيراً على الطريقة التي يجري بها المستطلعون و/أو ميسرو مجموعات التركيز المقابلات. وينبغي أن يتمتعوا في البداية بخبرة كبيرة في أداء طرق البحث النوعي، للحصول على أفضل النتائج من المناقشات مع المخبرين الرئيسيين أو المشاركين في مجموعات التركيز، وقد يكون بعضهم صانعي سياسات رفيعي المستوى ممن ينبغي إشراكهم بعناية وبشكل مناسب. كما سيكون من المهم بالنسبة لهم أيضاً أن يبينوا للمشاركين في مجموعات التركيز والمخبرين الرئيسيين الغرض من التقييم وأن يحصلوا على موافقتهم المسبقة على ذلك. وقد يكون المستطلع/الميسر الجيد بحاجة إلى امتلاك معلومات أساسية عن السياسات و/أو أن يكون على دراية بالسياسة الحضرية الوطنية.

تحليل التقرير وكتابته

ينبغي أن يعمل فريق التقييم على تحليل البيانات النوعية والكمية لتقديم آراء مستنيرة بشأن حالة تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية والإنجازات الجوهرية والتحديات الرئيسية. ويمكن تلخيص البيانات النوعية باستخدام التحليلات المواضيعية وتحليلات المحتوى والتحليلات السردية لتقديم صورة قوية وأعمق لتصورات الجهات الفاعلة عن البرامج بالإضافة إلى ما لديهم من أفكار واقتراحات من شأنها تحسين تأثير البرامج. وقد يجري فريق التقييم أيضاً مقارنات بين البيانات المجمعة ذات الصلة. وينبغي تقديم تقرير أولي يصف نتائج التقييم والدروس المستفادة ويقدم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساعد في تحسين تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية إلى الوكالات

ذات الصلة (مثل وزارة التنمية الحضرية) ومنفذي السياسة الحضرية الوطنية لاستقاء آرائهم ومقترحاتهم. وينبغي أن ي نصب تركيز فريق التقييم عند تلقي هذه الآراء على الانتهاء من التقرير مع مراعاة أي تعليقات واقتراحات تقدمها الوزارات المعنية وشركائها.

نشر النتائج ومناقشتها

يعد تنظيم المنتديات على جميع المستويات من أجل نشر نتائج التقييم ومناقشتها خطوة أساسية في هذه المرحلة. ويمكن الاضطلاع بذلك في مجموعات صغيرة أو خلال منتدى وطني يجمع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وكجزء من استراتيجية دعم أوسع، يؤدي الفريق الأساسي المعني بتقييم السياسة الحضرية الوطنية دوراً رئيسياً في قيادة الجهود لتحديد ووضع الأولويات الرامية لاتخاذ مزيد من الإجراءات. ويلزم توافر مهارات اتصال خاصة لهذا النشاط.

ولا ينبغي تسجيل النتائج المترتبة على أي عملية رصد أو تقييم وتركها طي النسيان. وينبغي أن تساهم هذه العملية في تحسين السياسة الحضرية الوطنية الخاضعة للرصد أو التقييم. ويلزم اتباع خطة متسقة لنشر النتائج ورصدها وتقييمها لأصحاب المصلحة الداخليين الرئيسيين في السياسة الحضرية الوطنية وأصحاب المصلحة الخارجيين.

وينبغي تصميم عملية نشر نتائج التقييم وفقاً لاحتياجات الجمهور واهتماماته. ومن المهم إجراء مناقشات مع أصحاب المصلحة المعنيين حول زمان وآلية نشر نتائج الرصد والتقييم. ثمة مجموعة مختلفة من الخيارات التي تشمل إجراء حوارات مع أصحاب المصلحة، والاجتماعات، والحلقات الدراسية، وورش العمل وأي استراتيجيات اتصال فعالة أخرى.

الم وُشرات

تعد المؤشرات جيدة الصياغة الركيزة الأساسية لعملية الرصد والتقييم الفاعلة. وتشكل مؤشرات الأداء مقاييساً تصف مدى تحقيق السياسة لأهدافها وغاياتها. ومن المهم اختيار مجموعة أساسية متوازنة من المؤشرات عبر الإطار المنطقي (أي تشمل المدخلات والمخرجات والنواتج والأثر) وعبر المجالات الرئيسية مدعومة بخطط أساس وأهداف محددة جيداً. وينبغي أن تتناول هذه المؤشرات الاحتياجات من المعلومات لرصد التقدم المحرز والأداء نحو الأهداف الرئيسية في ما يتعلق بالسياسة الحضرية الوطنية. ويلزم أن يسترشد اختيار هذه المجموعة بالملاءمة، والسلامة العلمية، والفائدة في عملية اتخاذ القرار، والاستجابة للتغيير، وتوافر البيانات. ومن أجل ضمان استخدام مؤشرات أداء ملائمة ومفيدة، فإنه ينبغي أن تكون:

- a. محددة - يقيس مؤشر الأداء النتيجة المرجوة بدقة.
- b. قابلة للقياس - يتسم المؤشر بالموثوقية والموضوعية. ينبغي تحويل المقاييس النوعية إلى بيانات كمية حيثما أمكن.
- c. يمكن تحقيقها - المؤشر عملي ويمكن الحصول عليه في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة.
- d. ملائمة - يتماشى المؤشر مع السياسة الحضرية الوطنية والنتائج المحددة فيه.
- e. محددة بفترة زمنية التوقيت - من المتوقع أن يتحقق المؤشر خلال فترة زمنية معينة.

إطار 3. خصائص المؤشرات: محددة وقابلة للقياس ويمكن تحقيقها وملائمة ومحددة بفترة زمنية التوقيت


عقب اختيار المؤشرات المناسبة، ينبغي وضع خطوط الأساس والأهداف التي تعكس مستوى التغيير المرجو.

وتعد معلومات خط الأساس والأهداف جوهرية إذ أنها تتيح المقارنة بين النتائج المقصودة والفعلية وتضع معياراً لقياس الإنجازات أو الإخفاقات في تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية. لذلك، فمن الضروري أن تضع البلدان التي تنفذ السياسة الحضرية الوطنية تعريفات واضحة وأدوات مناسبة لقياس مؤشرات النواتج كجزء من إستراتيجيتها الشاملة ذات الصلة بالرصد والتقييم. ويشمل ذلك:

- بنية النظام، بما في ذلك الأهداف والغايات المحددة والمبررات والأنشطة؛
 - صياغة مؤشرات الأداء، الكمية والنوعية، وتعريفها، والتي تُستخدم في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج على مستويات المخرجات والنواتج والأثر؛ و
 - النجاحات ونقاط الضعف والتحديات والفرص الرئيسية التي ميزت تطوير السياسة وتنفيذها بمرور الوقت؛ وتطبيق الدروس المستفادة لمعرفة مدى دقة تطبيقها.
- وينبغي أن يتضمن كل مؤشر أساسي هدفاً محدداً وأن يكون محدداً بفترة زمنية التوقيت، وأن ينطوي على قياس أساسي يوفر نقطة البداية التي من المتوقع تحقيق الإنجازات منها. ويتعين أن تجسد الأهداف الموضوعية تقدماً محرزاً يتسم بأنه واقعي وهادف أيضاً في ضوء الموارد المستثمرة. وينبغي أن تراعي التعريفات المستهدفة أيضاً الطرق المستخدمة للقياس والجدوى والتكرار التي يجري أخذ القياسات بها. ويمكن من خلال الاعتماد على نوع الإنجاز والمعلومات المتاحة صياغة الأهداف على النحو الموضح في الإطار أدناه.

- الأهداف المطلقة: هدف رقمي محدد يشير إلى قيمة أساسية، على سبيل المثال: الوصول إلى وسائل النقل العام للجميع من 50% إلى 75% في خمس سنوات؛ و
- الأهداف النسبية: تغيير نسبي مستقل عن القيمة الأولية لنقطة البداية (على سبيل المثال الحد من الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق بمقدار النصف)- غالباً ما يستخدم ذلك في الحالات التي تكون خطوط الأساس فيها غير موثوقة.

إطار 4. الأهداف المطلقة والنسبية



من الجهات التي ينبغي
أن تشارك في الرصد
والتقييم؟

الفصل الثالث

من الجهات التي ينبغي أن تشارك في الرصد والتقييم؟

ينبغي أن يتسق إطار الشراكة في ما يتعلق بالرصد والتقييم في أي سياسة حضرية وطنية معينة مع هيكل الحوكمة المحدد للمبادرة. وفي جميع الأحوال، يتمثل المبدأ الرئيسي الذي يُسلط هذا الفصل الضوء عليه في الحفاظ على أقصى قدر من المشاركة لأصحاب المصلحة على جميع المستويات وفي كل خطوة. ويعد هذا ضماناً أساسياً للحد من النزاعات، والحفاظ على أساس الحل الديمقراطي للنزاعات، والمعاملة العادلة للمتضررين سلباً، وزيادة مشاركة أولئك المهمشين في كثير من الأحيان. ويترك هذا المبدأ آثار واضحة على عملية الرصد والآليات الفردية التي يتعين اعتمادها.

ويتعين على أي حكومة تضطلع بالمسؤولية عن التمرين أن تضمن استمرار ترتيبات الشراكة في ما يتعلق بالرصد حتى نهاية العملية ومن ضمن ذلك التقييم. ويمكن إضافة عنصر التقييم الخارجي المستقل متى دعت الضرورة إلى ذلك وعندما يكون ذلك مستصوباً. ومن المهم أيضاً توضيح أدوار ومسؤوليات الإدارات الحكومية المختلفة.

يجري تكليف معظم مؤسسات الحكم المحلي بتمثيل مصالح الحكومة المحلية، الأمر الذي يمكن أن يعني في حالة السياسة الحضرية الوطنية ما يلي:

- المساهمة في تطوير السياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها من خلال الحوكمة متعددة المستويات ومنتديات أصحاب المصلحة المتعددين؛
- إجراء فحص جدوى، على أساس الأطر الحكومية الدولية، يوضح دور الحكومات المحلية والإقليمية كجهات مسؤولة عن تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية، والكفاءات المطلوبة، والبيئة التمكينية؛
- المساهمة في تحديد أفضل الممارسات في ما يتعلق بتنفيذ السياسة الحضرية الوطنية؛
- تحديد العقوبات في التنفيذ - أو استخلاص الدروس من الماضي - المتعلقة بتداخل الكفاءات، والفرص والتحديات المالية، والقضايا المتعلقة بالافتقار إلى التنسيق، وغير ذلك؛ و
- وضع إجراءات متابعة فاعلة بشأن السياسة الحضرية الوطنية وتوضيح أوجه النجاح والقصور على المستويين المحلي والإقليمي.

توضيح الأدوار والمسؤوليات

يعد اكتساب البنية التحتية وتوضيح الأدوار والمسؤوليات في الرصد والتقييم أمراً أساسياً ويمكن أن يساهم في الحد من العقوبات في الاتصال وتضارب الاختصاصات والمصالح وتكرار المهام وهدر الجهود. ويجسد الحفاظ على أدوار الرصد والتقييم ووظائفهما على صلة بالإدارة وعلى مقربة منها من أفضل الممارسات في مجال الرصد والتقييم. ولضمان فاعلية أدوار الرصد والتقييم ومسؤولياتهما، فمن المهم:

a. توضيح مسؤوليات الرصد والتقييم للشركاء المنفذين والتزامات ومسؤوليات كل طرف. تحديد المعلومات التي ينبغي الإبلاغ عنها أيضاً من حيث الآثار والنواتج، وإنشاء آليات محددة وواضحة لضمان حدوث ذلك؛

b. توضيح مسؤوليات الرصد والتقييم للمستفيد الأساسي/أصحاب المصلحة. وفي حين أن إشراك أعضاء المجتمع المحلي قد يبدأ من خلال الاضطلاع بدور رقابي بسيط، إلا أن الأدوار الأخرى، مثل مسؤولية أصحاب المصلحة عن إدارة المقاولين، يمكن أن تساهم في تحسين الكفاءة

والفاعلية في ما يتعلق بالتنفيذ والملكية) مع مراعاة مستويات التوظيف أو الموارد البشرية المناسبة لمجموعة مهام الرصد والتقييم ووظائفهما التي يتعين الاضطلاع بها. ويمكن أن يتأثر أداء الرصد والتقييم سلباً بعدد الموظفين الذين يعملون في المناصب العليا أو العمالة الماهرة أو العمالة قليلة العدد أو الموزعة بطريقة تعيق الاتصال والتنسيق الفاعلين؛

c. تخصيص مستويات واضحة من الصلاحيات للموظفين المعنيين بالرصد والتقييم. يحتاج الموظفون إلى أن يتلقوا القدر الكافي من الاعتراف عند أداء الوظائف التي قد يراها الآخرون في المشروع على أنها تدخلية؛

d. استخدام وثيقة الشروط المرجعية لأولئك المعنيين بمسائل الرصد والتقييم؛

e. عند الاستعانة بالاستشاريين، ينبغي التأكد من قدرتهم على المساهمة بشكل استراتيجي في تنمية قدرات الرصد والتقييم. كما ينبغي عند التعاقد معهم التحلي بالوضوح التام بشأن الإضافات التي يتوقع منهم تحقيقها بالنسبة للأنظمة والخبرات الموجودة، وتحديد الزمان والكيفية التي يتوقع منهم إكمال المهام المحددة من خلالها. مراعاة العمل مع نفس الاستشاريين في ما يتعلق بأنشطة الرصد قدر الإمكان من أجل الحد من الحاجة إلى التوفيق بين النصائح المتضاربة.

تقديم ترتيبات الشراكة

أبرزت الأقسام السابقة السيناريوهات السياقية التي ستؤثر بلا شك على القرارات المتعلقة بالإطار المؤسسي الوطني للسياسة الحضرية الوطنية. وقد تصبح النتائج المترتبة أما نتائج رئيسية تقودها الوزارات المعنية بالقطاع الحضري أو ذات نطاق أوسع كثيراً تتيح الفرصة لعدة وزارات للتعبير عن اهتمامها المباشر بها أو تتطلب المشاركة بقدر أكبر في عملية اتخاذ القرارات. ويمثل تعريف الإطار المؤسسي خطوة سياسية حاسمة. وبصرف النظر عن الصيغة المعتمدة، وفي ما يتعلق بنظم الرصد والتقييم، فإن هذه الطبقة المؤسسية العليا ستوفر رصداً وفحوصات وتوازنات سياسية شاملة. ويمكن التعبير عن ذلك غالباً من خلال فريق عمل مشترك بين الوزارات يكون متاحاً أمام شركاء إضافيين من المستويات دون الوطنية بالحكومة والمجتمع المدني اعتماداً على السياق الاجتماعي والسياسي الوطني. ومع ذلك، عادة ما تكون تلك الطبقة المؤسسية العليا مقصورة على الرصد وضمن الاتساق السياسي بين مختلف وحدات السياسة الحضرية الوطنية وأنشطتها.

نظراً لطبيعة السياسة الحضرية الوطنية، وارتباطها بالعديد من القطاعات وتأثيرها على كافة مستويات الحكومة وعلى المجتمعات المحلية أيضاً، لا ينبغي اعتبار تلك الطبقة العليا كافية؛ بل يلزم على الرعاة/الشركاء في المشروع بذل جهد إضافي لتحقيق شراكة قائمة على الأقران على نطاق 360 درجة في المشاورات الاستراتيجية، وكذلك في أنشطة الرصد. وسيوفر هذا أيضاً أساساً للتقييم المستقبلي. وينبغي أن يسترشد إدراج الشركاء، اعتماداً على النطاق المتفق عليه للسياسة الحضرية الوطنية، بالفهم الجيد للعوامل التالية:

- بنية الحكومة دون الوطنية في جميع أنحاء الأراضي؛
- احتياجات مؤسسات الحكم الوطني والإقليمي والمحلي؛
- المكونات المواضيعية للسياسة الحضرية الوطنية: التشريعات والسياسات الحضرية/الإقليمية عبر القطاعات الفرعية مثل التنقل/النقل، والإسكان والخدمات الأساسية، والبيئة، والأماكن العامة، والبنية التحتية، والتنمية الاقتصادية المحلية، والتراث الثقافي/التاريخي، والتعليم وما إلى ذلك؛
- اختيار الأدوات المعيارية/التنظيمية التي يلزم تحسينها: ممارسات تنظيم الأراضي وإدارتها، والكفاءة والاستجابة لاحتياجات ممارسات التخطيط المكاني. الأدوات اللازمة لتعزيز القدرة التنافسية الحضرية وجاذبية السوق، وتحسين توفير الخدمات للمناطق الحضرية والريفية، وإنتاج المعلومات وقواعد البيانات وإدارتها والمتعلقة بالديناميات الحضرية/الإقليمية وما إلى ذلك؛

- الآثار المترتبة على برامج الإقراض الجارية المقدمة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على التنمية المكانية والهجرة الداخلية والاقتصادات المحلية؛ و
- درجة دمج مبادئ المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب في السياسات العامة؛ ينبغي تعزيز دمج النساء والشباب في آليات الرصد بُغية التحقق من إدخال أدوات إدماج المنظور الجنساني والشباب في القرارات العامة.

في ما يتعلق برصد السياسة الحضرية الوطنية، من المهم تمثيل مراكز المعرفة المتنوعة. ويتمثل ذلك في التقارير المستمدة من الأوساط الأكاديمية/مراكز البحوث عبر المجالات المواضيعية التي تتناولها السياسة الحضرية الوطنية. وينبغي السعي من أجل تمثيل الحكومات دون الوطنية ومؤسساتها واستشارتها ومشاركتها إلى جانب الوكالات الرئيسية المتعددة والثنائية المعنية.

وينبغي أن يعتمد الرصد على الكفاءات المتخصصة والمتنوعة المطبقة بطريقة مشتركة بين القطاعات وبطريقة متعددة التخصصات. وينبغي أن تستند حوكمة السياسة الحضرية الوطنية ورصدها إلى جمع المعلومات وتبادلها والمشاركة والتنسيق والاتصال على جميع المستويات.

ويلزم أن تشمل الأدوات والموارد اللازمة لذلك ما يلي:

- قواعد البيانات الحضرية/الإقليمية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية؛
- آليات لمشاركة المواطنين تتضمن جميع الفئات المعنية (الحكومة والمجالس المحلية، والجماعات المدنية، ومؤسسات/اتحادات القطاعات الاقتصادية، ومجموعات النساء والشباب، وما إلى ذلك)؛
- آليات رصد إدماج المنظور الجنساني والشباب؛ و
- آليات التنسيق بجميع أشكالها، بما في ذلك المنتديات والشبكات الافتراضية.

الجهات الفاعلة والآليات

يعد نطاق الجهات الفاعلة أو أصحاب المصلحة الذين سيكونون المستحسن والاستراتيجي إشراكهم في جميع مراحل تطوير السياسة الحضرية الوطنية واسعاً. ويقع ذلك النطاق أيضاً في صميم السياسة الحضرية الوطنية من أجل إعادة تشكيل الإقليم الوطني مكانياً. وتهدف السياسة الحضرية الوطنية إلى استقطاب الاستثمارات إلى مناطق محددة أو بعيداً عنها. وتتخذ السياسة الحضرية الوطنية قرارات عالية التأثير في ما يتعلق بإدارة الأراضي واستخدام الأراضي، الأمر الذي يؤثر على المجتمعات المحلية والموارد الطبيعية على حدٍ سواء. لذلك، فمن شأن أقصى مشاركة للجهات الفاعلة أن تساعد في تحقيق إطار للتمثيل والمشاركة على نطاق واسع عبر القطاعات والمناطق والمجتمعات المحلية.

بُغية تحقيق ذلك، يمكن تجربة صيغ وآليات مختلفة، بالاسترشاد بطريقة أعلى من الرقابة «السياسية». ويمكن توسيع نطاق الرصد رفيع المستوى هذا ليشمل الشركاء الرئيسيين وفقاً للسياق - على سبيل المثال، إشراك لجنة التخطيط، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومرصد السياسات الحضرية، وغيرهم. وتقع المسؤولية عن الرصد في المقام الأول على عاتق فريق مشروع السياسة الحضرية الوطنية الذي أنشأه الرعاة.

يشمل ذلك تتبع تسليم المدخلات، وإنتاج المخرجات، والإبلاغ عن النفقات وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه.

في المشاريع متعددة الأطراف أو الثنائية، يجري استيعاب جميع أنشطة الرصد داخلياً من قبل فرق المشروع. بيد أن هذا لا يستبعد أنشطة الرصد والتقييم التي تقودها الحكومات المحلية والإقليمية أيضاً نظراً لاعتبارها جهات فاعلة رئيسية في تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية.

وبالنظر إلى أن التأثير الكبير والهائل الذي تخلفه السياسة الحضرية الوطنية على المناطق والمجتمعات المحلية، يوصى بشدة بإنشاء نظام يدعو إلى مشاركة أوسع من أصحاب المصلحة ويسمح بها.

لذلك، وضمن «المستوى الأعلى» (فريق العمل المشترك بين الوزارات وفريق المشروع)، يمكن الاستعانة «بلجنة استشارية متعددة أصحاب المصلحة» كأداة لسبر الأفكار في ما يتصل بالحكومة. يمكن استخدام المنتدى الحضري الوطني بصفة أساسية كمنتدى يمكن من خلال إسماع صوت المجموعات والمجتمعات المحلية المعنية باتخاذ القرارات. ولم يجر تطوير مثل هذه المبادرات إلى آليات دائمة لتعزيز المشاركة في اتخاذ القرار والمساءلة إلا في حالات نادرة.

يمكن تطبيق مفهوم مماثل (أصغر حجماً من حيث الممارسة العملية)، طوال مدة السياسة الحضرية الوطنية، وإنشاء الهيئات التالية:

- **لجنة استشارية معنية بالسياسة الحضرية الوطنية (أو لجنة الممثلين حيثما وجدت)** التي تجمع ممثلين عن الجهات الفاعلة الرئيسية خارج الحكومة المركزية (الحكومات الإقليمية/حكومات الولايات والحكومات المحلية، وكذلك المؤسسات البلدية الوطنية). كما ينبغي أيضاً إشراك المعاهد الأكاديمية والبحثية الرئيسية واتحادات/مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المختارة وما إلى ذلك. وستعمل هذه اللجنة «كمركز» لجمع المعلومات والتواصل لمجموعة أوسع من الشركاء عبر مختلف أنحاء البلدان. وستطلع اللجنة بالمسؤولية عن استقاء الرؤى من قواعد البيانات الوطنية ودون الوطنية الراسخة (بما في ذلك المرصد الحضرية الوطنية والمحلية). كما ستتحمل المسؤولية أيضاً عن توجيه مشاركة الشبكات الوطنية القائمة في أنشطة السياسة الحضرية الوطنية وتوضيحها، مثل المؤسسات البلدية الوطنية، واتحادات المنظمات غير الحكومية، والهيئات المهنية، وغير ذلك. ويمكن استخدام المنتدى الحضري للجمع بين طبقات متعددة من الحكومة ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في حوار حول الأداء والفجوات الكامنة في السياسات وتأثيراتها.
- **أقطاب السياسة الحضرية الوطنية على الصعيد الإقليمي**، التي تعمل كمتلق حقيقي لجميع أولويات المجتمعات المحلية واهتماماتها، ومفتوحة أمام مشاركة البلديات ومؤسسات الحكم المحلي والمجموعات المدنية والمنظمات غير الحكومية ومجموعات النساء والشباب والقطاع الخاص، لغرض استعراض تأثير قرارات السياسة الحضرية الوطنية وأنشطتها على أراضيتها وتقييمها. وستتولى هذه الأقطاب المسؤولية عن تنظيم اجتماعات السياسة الحضرية الوطنية على الصعيد الإقليمي، على فترات منتظمة بالتنسيق مع فريق السياسة الحضرية الوطنية المركزي، بهدف التحقق من الاستراتيجيات المقترحة، وأنماط الرصد وتوقيت التنفيذ. ويلزم أيضاً دعم المشاورات المتصلة بالمدن من قبل فريق السياسة الحضرية الوطنية المركزي في المدن الرئيسية.
- **في سياق تطوير السياسة الحضرية الوطنية**، ينبغي استخدام المشاورات الوطنية كآليات أساسية لتسليط الضوء على القضايا الجوهرية والتحقق من صحتها.

إطار 5. الهيئات اللازمة في ما يتصل بالسياسة الحضرية الوطنية

يمكن تغطية تكلفة عمليات كل من اللجنة الاستشارية والأقطاب الإقليمية من خلال بند ميزانية محدد بمشروع السياسة الحضرية الوطنية. ويمكن لرعاة مشروع السياسة الحضرية الوطنية النظر في منح اللجنة الاستشارية والأقطاب الإقليمية (أو أعضاء مختارين من أي منهما) مسؤولية الاضطلاع بمهام الرصد في ما يتصل بمؤشرات مختارة أو أنشطة مواضيعية رئيسية (عمليات الإصلاح القانوني، وأنشطة التخطيط المكاني، وما إلى ذلك حسب الاقتضاء في سياق محدد).

ابتداءً من صياغة السياسة الحضرية الوطنية مروراً بالتنفيذ ووصولاً إلى التقييم

يسبق تصميم تدخلات السياسة الحضرية الوطنية صياغتها على أرض الواقع. وينبغي أن تكون قضايا حوكمة السياسة الحضرية الوطنية وترتيبات الشراكة عناصر جوهرية للمناقشة والتفاوض مع جميع الدوائر الحكومية. وسيضمن أداء ذلك الاتفاق على إطار العمل قبل بدء مرحلة صياغة السياسة الحضرية الوطنية المعقدة والتي ينبغي منذ البداية أن تستفيد من قدرات الشبكة الواسعة من أصحاب المصلحة الموضحين في الأقسام السابقة.

من الواضح أن صياغة السياسة الحضرية الوطنية تعد تمريناً معيارياً معقداً. وستزود السياسة الحضرية الوطنية عند اكتمالها واعتمادها حسب الأصول الحكومة بوثيقة مرجعية لتوجيه جميع التدخلات القطاعية والمبادرات على الصعيد المحلي ضمن إطار عمل واضح ومتفق عليه. وسيشكل هذا مرحلة تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية.

تتضمن مرحلة التنفيذ بدء تنفيذ مجموعة من الإجراءات في عدة مجالات، بما في ذلك الإصلاح القانوني والمعياري، وعمليات التخطيط المكاني على مستويات جغرافية متفاوتة، وترتيبات حيازة الأراضي وإدارتها، واستعراض صلاحيات التفويض. لذلك، قد يُضطلع بالتنفيذ على أنه مجموع وحدات منفصلة، ويتضمن جداول زمنية مختلفة ويندرج تحت مسؤولية مختلف الجهات الفاعلة المؤسسية. وسيكون من المستحسن الإبقاء على فاعلية إطار الشراكة نفسه الذي أنشئ لصياغة السياسة الحضرية الوطنية، ومن الأفضل إضفاء الطابع المؤسسي على آلية للحوار والمساءلة على الصعيد الوطني.

يمكن إجراء التقييم في نقاط زمنية مختلفة، غالباً كل بضع سنوات في سياق مرحلة التنفيذ وما بعدها، بهدف تقييم ما إذا كانت الأنشطة قد أجريت على النحو المقرر أو لتحديد ما إذا كانت البرامج أو السياسات التي يجري تنفيذها يمكن أن تأخذ في الاعتبار التغييرات الملحوظة في النتائج، والتي جرى قياسها من خلال مؤشرات النواتج والأثر. ويوضح هذا التقييم أدوار الشركاء المتعددين/الثنائيين. من المستحسن مراعاة إجراء تقييم خارجي مستقل لضمان الحصول على تقييم شفاف للعملية. يمكن أيضاً أن نضع في الاعتبار إجراء تقييم مسبق قائم على الأقران على نطاق 360 درجة، بالاعتماد على إطار الشراكة الذي أنشئ منذ بداية عملية وضع السياسة الحضرية الوطنية. ويوصى بإجراء مشاورات وطنية قبل موافقة الحكومة الرسمية على السياسة الحضرية الوطنية.

متى ينبغي رصد السياسة
الحضرية الوطنية
وتقييمها؟

الفصل الرابع

متى ينبغي رصد السياسة الحضرية وتقييمها؟

الرصد وظيفة مستمرة تقوم على جمع البيانات حول مؤشرات محددة بشكل منتظم لتقديم مؤشرات عن مدى التقدم المحرز والإنجاز المحقق. فضلاً عن الأهداف والتقدم المحرز في استخدام الموارد المخصصة. لذلك، ينبغي فور الانتهاء من وضع إطار عمل الرصد والتقييم بدء أنشطة الرصد وتتبع التقدم المحرز مقابل الخطط المقررة. ويمكن إجراء الرصد على عدة مستويات من خلال تتبع المدخلات (الموارد)، والأنشطة المنفذة، والمخرجات المحققة والنتائج (النواتج) المحققة باستخدام مؤشرات الإنجاز. وينبغي الاستمرار في أعمال الرصد من خلال توفير المعلومات في أوقات محددة متفق عليها.

التقييم عبارة عن تقييم منهجي وموضوعي لمشروع أو برنامج أو سياسة قائمة أو مكتملة، بما في ذلك التصميم والتنفيذ والنتائج. وهذا يعني أنه ينبغي إجراء التقييم في أوقات محددة مسبقاً وفقاً لجدول زمني واضح يحدده مدراء المشاريع أو البرامج في مرحلة التصميم. وفي ما يلي بعض النقاط الرئيسية من حيث التوقيت الزمني والمتصلة بالتقييم.

- قبل تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية - تقدير قابلية التقييم للسياسة الحضرية الوطنية
- منتصف المدة أو أثناء التنفيذ - تقييم تكويني أو تقييم للعملية
- عقب تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية - تقييم تلخيصي وتقييم للنتائج والأثر

وضع إطار الرصد والتقييم

ينبغي أن تكون الخطط الموضوعية للرصد والتقييم جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الشامل للسياسة الحضرية الوطنية وصياغتها. ولا ينبغي أن يتسم إطار عمل الرصد والتقييم بالجمود، بل يتعين أن يخضع لمراجعة وتعديل مستمرين جراء التغييرات التي تطرأ على تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية. في ما يلي الإطار الزمني المقترح الذي يمكن فيه إجراء الرصد والتقييم. ينبغي أن يبدأ عمل التقييم بوضع إطار عمل للتقييم يتناول الأسئلة التالية:

a. التقييم المسبق والجدوى:



- إلى أي مدى كانت السياسة الحضرية الوطنية مركزة ومتوافقة مع المعايير المتفق عليها وذات صلة بالمشكلات الحضرية المحددة؟
- ما مدى مشاركة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة؟
- هل هناك قيادة واضحة وقوية مسؤولة عن التنفيذ؟
- الكفاءة. إلى أي مدى قدمت السياسة الحضرية الوطنية إرشادات في ما يتعلق بتحويل الموارد المتاحة إلى النواتج المقصودة، من حيث الكمية والجودة والتوقيت؟
- الفاعلية. ما مدى تحقيق السياسة الحضرية الوطنية للنتائج المرجوة؟



- **b. تقييم العملية** - وصف عمليات أنشطة السياسة الحضرية الوطنية المنفذة وتحليلها - استراتيجيات الإدارة، والعمليات، والتكاليف، والتفاعلات، وما إلى ذلك.



ج. التقييمات اللاحقة للفاعلية أو الأثر - على سبيل المثال: ما مدى حسن عمل السياسة الحضرية الوطنية؟ هل تمخضت التغييرات المرصودة عن السياسة الحضرية الوطنية؟ من المهم هنا فحص التدابير الوسيطة من أجل تمكين صانعي السياسات والممارسين المحليين من رصد الكيفية التي تؤدي بها المكاتب المختلفة على الصعيد المحلي والوطني مهام ووظائف معينة ذات صلة بالسياسة الحضرية الوطنية والتي تعتبر جوهرية لتحقيق النتائج المرجوة.

إطار 6. التقييمات السابقة والمرحلية واللاحقة

تقييم الاستعداد: تقييم سابق

تقييم فريد من نوعه ينبغي إجراؤه قبل تطوير أطر الرصد والتقييم. يوفر التقييم إطاراً تحليلياً يهدف إلى تقييم القدرة التنظيمية والاستعداد السياسي لبلد معين إزاء تطوير السياسة الحضرية الوطنية لديها ورصدها وتقييمها وتطوير إطار عمل الرصد والتقييم.

وينبغي لهذا التقييم أن يقيم العوامل الجوهرية، ومن بينها أدوار المؤسسات ومسؤولياتها، والقدرات، وفهم الحوافز والمطالب، أو الافتقار إلى ذلك من أجل رصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها بشكل فاعل. وينبغي استخدام الأسئلة الأساسية في تقييم الاستعداد ومن ذلك على سبيل المثال:

- ما هو الطلب المحتمل القائم في ما يتصل بوضع السياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها - على سبيل المثال: المتطلبات التشريعية أو القانونية؛ متطلبات المواطنين؛ متطلبات الجهات المانحة؛ الإصلاح السياسي أو إصلاح القطاع العام؟
- من هم مناصرو وضع السياسة الحضرية الوطنية والمدافعون عنها - الحكومة، السلطات المحلية، البرلمان، المجتمع المدني، المانحون، آخرون؟
- ما هي الحوافز والدوافع التي تشجع المنصرين على دعم وضع السياسة الحضرية الوطنية، بما في ذلك إنشاء آليات رصد وتقييم سليمة؟
- ما هي الأدوار والمسؤوليات والهياكل المتاحة لدعم وضع السياسة الحضرية الوطنية؟
 - ما هي الأدوار التي تضطلع بها الوزارات المركزية والوزارات التنفيذية في صنع السياسات والرصد والتقييم؟
 - هل تشارك الوزارات والوكالات المعلومات مع بعضها البعض؟
 - ما هي الجهات المسؤولة عن إنتاج البيانات على مستوى البلدان - على مستوى الحكومة الوطنية وعلى الصعيد دون الوطني أو المحلي
 - أين وكيف تُستخدم البيانات الحكومية؟ على سبيل المثال: عند إعداد الميزانية، تخصيص الموارد، التخطيط ... إلخ؟
- أين تكمن القدرة على قيادة تصميم وضع السياسة الحضرية المدنية ورصدها وتقييمها، ما هي تلك الجهات الفاعلة، من هم أصحاب المصلحة أولئك؟
- كيف سيجري ربط السياسة الحضرية الوطنية بالمشاريع والبرامج والقطاعات والأهداف الوطنية؟
- من أين ستأتي الموارد اللازمة لتطوير السياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها؟
- هل المؤشرات وخطوط الأساس مدروسة وواقعية - هل تستند إلى أنشطة إدارية روتينية أم قواعد بيانات مخصصة؟

يمكن أن يساعد تقييم الاستعدادات والحكومات والجهات المانحة والشركاء الآخرين على مواجهة تحديات القدرات التنظيمية، وتسلسل الجهود التي ستكون مطلوبة لتصميم أطر الرصد والتقييم الخاصة بالسياسة الحضرية الوطنية وبناءها.

تقدير القابلية للتقييم في ما يتعلق بالسياسة الحضرية الوطنية

عند الانتهاء من صياغة السياسة الحضرية الوطنية وتطوير إطار عمل الرصد، يمكن إجراء القابلية للتقييم لتحديد ما إذا كانت السياسة الحضرية الوطنية صممت لإتاحة الفرصة لإجراء عملية رصد وتقييم صارمة. ومن الناحية المثالية، يجري إعداد أطر الرصد والتقييم كجزء لا يتجزأ من السياسة الحضرية الوطنية. ويتضمن ذلك الاتفاق على النواتج التي ينبغي رصدها وتقييمها، وكذلك الاتفاق على الأهداف والمؤشرات الرئيسية اللازمة لرصد النتائج وتقييمها. ينطوي هذا على الخطوات التالية: **تحديد البيانات الأساسية** (أين نحن اليوم)، وتحديد النتائج والأهداف وفقاً لأهداف السياسة الحضرية الوطنية؛ **تحديد مصادر البيانات** وطرق جمع البيانات المطلوبة وتحليلها؛ **الاتفاق على كيفية استخدام المعلومات الناتجة؛ تحديد شكل التقارير** وتواترها؛ **وضع جداول الرصد والتقييم؛ تحديد مسؤوليات الرصد والتقييم وتوفير ميزانية كافية** للرصد والتقييم.

يمكن إجراء تقدير القابلية للتقييم لتحديد ما إذا كان يمكن تقييم السياسة الحضرية الوطنية وما إذا كان من المرجح أن تنتج معلومات رصد وتقييم هادفة. وعادة ما يجري ذلك قبل تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية أو أثناء تنفيذها يستعرض تقدير القابلية للتقييم في أغلب الأحيان ما يلي:

- تصميم السياسة الحضرية الوطنية؛
- توافر المعلومات والبيانات ذات الصلة؛ و
- ملاءمة السياق للرصد والتقييم.

أوجه الاستفادة بنتائج الرصد والتقييم

يجب أن تركز التقارير على الإنجازات، والتحديات، والفرص، والفجوات القائمة على الرصد والتقييم المنتظمين. وسيجري استخدام معلومات الأداء المستقاة من كل من الرصد والتقييم كأداة إدارية وتقديم آراء حول التقدم المحرز في المشاريع، والبرامج، والبرامج الفرعية المحددة في السياسة الحضرية الوطنية. وينبغي أن تتيح تقارير الرصد والتقييم معلومات موثوقة ومتوازنة (ينبغي تصحيح النجاحات والإخفاقات والأخطاء). ويتوجب أن تناقش التقارير التحديات والمخاطر والفرص وتأثيرها على أداء السياسة الحضرية الوطنية. كما ينبغي أن تكون هناك خطة منهجية لنشر نتائج الرصد والتقييم لأصحاب المصلحة الداخليين في السياسة الحضرية الوطنية وأصحاب المصلحة الخارجيين. ويعد تحليل النتائج والإبلاغ عنها خطوة حاسمة في الرصد والتقييم حيث يساهم ذلك في نقل المعلومات، وإذكاء الوعي، والتثقيف، وإظهار النتائج، والمساءلة، ويُسترشد به عند اتخاذ القرارات. وتتضمن هذه الخطوات ما يلي:

تطوير أنشطة **الاتصال والإبلاغ** الخاصة بالرصد والتقييم. يساعد ذلك في تخطيط الاتصال طوال عملية الرصد والتقييم ويزيد من احتمالية استخدام تلك المعلومات؛

عرض التقارير بأسلوب بسيط ومباشر؛

اتباع ترتيب متفق عليه/محدد في التقرير (تنسيق معتمد)؛

الإبلاغ عن النتائج مقارنة بالنتائج السابقة وخط الأساس والأهداف؛

تقديم أهم البيانات فقط. استخدام الملاحق أو تقرير منفصل لإيضاح البيانات التفصيلية؛



استخدام **العروض التقديمية** البصرية (جداول، رسوم بيانية، خرائط، صور) لتقديم المعلومات بأسلوب هادف؛



الجمع بين **المعلومات النوعية والبيانات الكمية**؛ و



مراعاة **الجماهير المستهدفة المختلفة** (مثل الجماهير الرئيسية - تلك التي تطلب نتائج الرصد والتقييم وصانعي القرار الرئيسيين؛ والجماهير الثانوية - المشاركين الذين يحدثون تأثير ضئيلاً؛ الجمهور من المستوى الثالث - يقع على مسافة أبعد غير أنه قد يكون مهتماً بنتائج الرصد والتقييم).



يمكن أن تؤدي تقارير التقييم أدواراً مختلفة، ويمكن استخدام المعلومات الناشئة في العديد من الاستخدامات. ومع ذلك، يتمثل الهدف الرئيسي في إعلام الجمهور المناسب بالنتائج والاستنتاجات المستمدة من جمع المعلومات المقيمة وتحليلها وتفسيرها. ولذا يمكن استخدام نتائج الرصد والتقييم كحلقة ومعلومات من أجل تحسين تصميم السياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها. وينبغي أن يراعي فريق الرصد والتقييم تحديد جمهوره المستهدف والطريقة التي يرغب في استقاء المعلومات من خلالها.

ومن ثم، وقبل إجراء أي تقييم، ينبغي اتخاذ الخطوات التالية:

- الاتفاق على القضايا ذات الأولوية التي تتطلب معلومات. إبرام اتفاق بشأن القضايا التي تتطلب معلومات بشكل عاجل لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لإدارة المعلومات. يلزم إجراء مشاورات رفيعة المستوى أثناء عملية الاتفاق حيث قد يكون لأصحاب المصلحة رؤى مختلفة على نطاق واسع إزاء الأولويات. يمكن إعداد مسودة قائمة بالقضايا ذات الأولوية وتوزيعها على أصحاب المصلحة لإبداء آرائهم بشأنها. وبدلاً من ذلك، يمكن عقد ورشة عمل أو منتدى مناقشة آخر على وجه التحديد للوصول إلى توافق في الآراء. يساعد التوفيق بين وجهات النظر المختلفة من خلال التفاوض على الوصول إلى توافق في الآراء بشأن القضايا ذات الأولوية في بناء العلاقات بين أصحاب المصلحة وتسهيل التعاون؛

- تحديد الاحتياجات من المعلومات لمجموعات اتخاذ القرارات يتمثل أساس استخدام المعلومات على نحو فاعل في إيلاء التركيز للمعلومات الأساسية فقط. يعتبر إجراء تقييم شامل للاحتياجات من المعلومات خطوة أولية جوهرية. وتتمثل واحدة من الأساليب الأكثر فاعلية في الوصول إلى المعلومات القابلة للتحويل (الدروس المستفادة) في تقييمات النتائج. ويمكن أن يساهم تبادل المعلومات في تيسير التعلم عبر مختلف البلدان والمواقع الجغرافية.

وينبغي أن يتوافق نشر نتائج التقييم مع احتياجات الجماهير ذات الأولوية واهتماماتها. ومن المهم مناقشة متى وكيف ينبغي نشر نتائج الرصد والتقييم إلى أصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي الإبلاغ عن النتائج المتصلة بالبيانات التي جمعت في وقت سابق والمتصلة بخطط الأساس؛ يكتسي إجراء مقارنة مع مرور الوقت أهمية بالغة لفهم آثار التدخل.

توصيات للرصد والتقييم الفاعلين

لا شك في أن رصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها سيعتمد على التعريف الأولي للأهداف والغايات والمؤشرات التي يمكن أن تقيس مدى نجاح التصورات المتعلقة بالسياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها. وستختلف المعايير اللازمة لتعريف السياسة الحضرية الوطنية الناجحة حتماً عبر البلدان. غير أنه يُقترح أن تستجيب السياسة الحضرية الناجحة، على أقل تقدير، للتأثيرات والنتائج الحضرية المحددة على الصعيد الوطني (في ما يتصل بالتصدي للقضايا وتسخير فوائد التحضر) على المدى القصير والمتوسط والطويل والتي أخذت في الاعتبار السياقات على الصعيدين المحلي والإقليمي على حدٍ سواء.

علاوة على ذلك، وبُغية ضمان استدامة مبادرات السياسة الحضرية الوطنية، يمكن النظر إلى إدماج رؤية السياسة الحضرية الوطنية في برامج الإدارات الحكومية وسياساتها باعتبارها مؤشر على تحقيق النجاح.

عند إجراء الرصد والتقييم للسياسة الحضرية الوطنية، فإن التوصيات الأكثر صلة بالموضوع هي كما يلي.

- **دمج العملية وتقييم النتائج:** غالباً ما تدفع السياسة الحضرية الوطنية إلى الشروع في العديد من العمليات المتعلقة بالسياسات، وقد يكون من المفيد قياس كل من العملية والمنتجات وكذلك نواتج السياسات المحددة. وقد يتيح ذلك سهولة تضمين البرامج التي تدمج أولويات السياسة الحضرية الوطنية. وفي حين أنه بمقدور تقييم النتائج مراعاة المدى الذي حققت إليه السياسة الحضرية الوطنية أهدافها المحددة، إلا أن تقييم المنتجات يضمن أن جودة وملاءمة جميع المنتجات بالإضافة إلى تقييم العملية يمكن أن يسمح بتسليط الضوء على عناصر العملية التي ساهم تنفيذها في تحقيق نجاحات أو إخفاقات.
- **دعم السياسة الحضرية الوطنية ببيانات وأدلة موثوقة:** ينبغي أن يعتمد تصميم السياسة وتنفيذها على البحوث المتعلقة بالسياسات والبيانات الحضرية التي تعكس الحقائق على الصعيدين المحلي والإقليمي. ويعتبر عدم توفر بيانات أو أدلة أساسية موثوقة بمثابة عامل معقد أو حتى عامل مثبط بالنسبة لإجراء كل من الرصد وتقييم السياسة الحضرية الوطنية. ويمكن أن تحول بيانات السياسة الحضرية غير الموثوقة دون تقييم أداء السياسة الحضرية. كما يمكن التوصية بإنشاء آليات، مثل منتديات أصحاب المصلحة المتعددين، أو آليات الحوكمة متعددة المستويات، أو اللجان المشتركة بين الوزارات أو مرادف السياسات الحضرية من أجل تحفيز البحوث ذات الصلة بالسياسات وإنتاج بيانات موثوقة حول القضايا الحضرية لدعم تطوير السياسة الحضرية الوطنية، وعلى نطاق أوسع، تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة.
- **الرصد التشاركي لأصحاب المصلحة المشاركين:** بُغية تسهيل إجراء عملية رصد وتقييم مفتوحة وتشاركية للسياسة، يوصى باستخدام تقنيات الرصد والتقييم التشاركية من أجل ضمان استمرار مشاركة أصحاب المصلحة والتزامهم.
- **تصميم متكرر للسياسة لتحقيق نتائج:** يوصى بإجراء رصد منتظم في ما يتعلق بتنفيذ السياسة من أجل تعزيز التصميم المتكرر للسياسة وتحقيق النتائج. وفي حين ستطوي أي سياسة مستقبلية الرؤية على أهداف محددة طويلة الأجل، يمكن استخدام الدروس المستفادة من أنشطة الرصد المؤقت لتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف الكامنة في السياسة حتى الآن وتعديلها وفقاً لذلك. ويمكن تحديد المكاسب المتزايدة والتراكمية من أجل تحفيز الجهات الفاعلة وتشجيعها.

• **ربط رصد السياسة الحضرية الوطنية بجهود الرصد العالمية:** على سبيل المثال، ثمة فرصة لربط عملية رصد نواتج السياسة الحضرية الوطنية على نحو وثيق بأنظمة الإبلاغ ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما **المراجعات الطوعية الوطنية**، حيث ترتبط العديد من جوانب السياسة الحضرية الوطنية بوضوح بأهداف التنمية المستدامة، وتتيح المراجعات الطوعية الوطنية الفرصة لتنقيح السياسة وتوضيح التقدم المحرز في مجال التنمية للجمهور على الصعيد العالمي.

• **التقييم وبناء القدرات.** خلال عملية صنع السياسات وتقديمها، من الضروري مراعاة قدرة الشركاء المنفذين، ولا سيما قدرات الحكومات دون الوطنية. ويمكن لإطار الرصد والتقييم تقييم القدرات البشرية والمؤسسية والمالية والتقنية والحاجة إلى بناء القدرات في جميع الدوائر الحكومية وبين جميع الشركاء المنفذين للسياسة الحضرية الوطنية، في ما يتصل بصياغة السياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. كما يمكن وضع بناء القدرات في ما يتصل بالقطاع الخاص في الاعتبار.

ويمكن رصد النجاح في وضع تصور للسياسة الحضرية الوطنية وتنفيذها وتقييمه في سياق ما إذا كانت السياسة تحقق الأهداف المحددة على الصعيد الوطني على المدى القصير والمتوسط والطويل، وما إذا كانت رؤية السياسة الحضرية الوطنية تستند إلى الواقع المحلي والإقليمي وما إذا جرى تعميمها في البرامج والسياسات على مستوى الإدارات. وينبغي عند وضع مؤشرات الرصد والتقييم مراعاة قابلية القياس من خلال الوصول إلى مصادر البيانات الكافية التي تسمح بالمقارنة مع سيناريوهات خط الأساس، وكذلك استخدام تقنيات الرصد والتقييم التشاركية.

يمكن تقديم المعلومات باستخدام تقنيات تحليلية مختلفة. بيد أن الأهم من ذلك هو جعل المعلومات المستمدة من عمليات التقييم والرصد سهلة الاستخدام، ويمكن الوصول إليها بسهولة ومفيدة للمستخدم. وينبغي توثيق التقييمات الناتجة عن التقييم ونشرها لأصحاب المصلحة لاستقاء آرائهم وملاحظاتهم. ومن شأن ذلك المساعدة في تحديد الاحتياجات من المعلومات. وبمجرد التوصل إلى توافق في ما يتعلق بالاحتياجات من المعلومات، يمكن تصميم المنتجات والخدمات المطلوبة.

لا يقل نشر نتائج التقييم أهمية عن إصدارها. لا يمكن أن يتسم نظام نشر المعلومات بالفاعلية إلا إذ ضمن حصول المستفيدين المستهدفين على تعليقات التقييم ذات الصلة باحتياجاتهم. ويتمثل الجانب الأكثر أهمية في الطريقة التي يتم بها استقاء الدروس التي يمكن نقلها من التجارب؛ أي تلك الدروس التي يمكن تطبيقها على نطاق أوسع بالمقارنة مع تلك الدروس ذات الصلة ببرامج أو مشروع واحد فقط.

يمكن التصدي لهذا التحدي من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على التعلم من ملاحظات الرصد والتقييم. ويمكن إضفاء الطابع المؤسسي على عملية التعلم من خلال تحسين دمج التعلم في الأدوات الحالية. ومن الضروري تعزيز التعلم بين مختلف مستويات الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تسهيل تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية.

يتمثل التحدي الرئيسي في ما يتصل بالرصد في جمع المعلومات التي تخدم مستويات مختلفة من التقييم وتخزينها واستخدامها. وينبغي أن يكون الرصد متعدد الوظائف حتى يتسنى استخدام المعلومات الناشئة على نطاق مستوى واحد في المستوى التالي. وينبغي أن يتجاوز الرصد أيضاً التحقق مما إذا كان يجري تنظيم الفعاليات حسب الخطط المقررة. ويتوجب أن تلتزم عملية الرصد بتحسين الروابط الجانبية بين موظفي المشاريع والبرامج، بما في ذلك عمليات الحصول على الآراء، لأغراض التعلم. وينبغي أن يكون تحليل الروابط القائمة أو المحتملة عبر البرامج والمشاريع حاسماً وموضوعياً وشاملاً قدر الإمكان. التقييم عبارة عن تمرين موجه نحو العمليات ويتطلب إنشاء بيانات أساسية مشتركة لإجراء المقارنات. ويتمثل التحدي الرئيسي في القدرة على تحديد كل عامل ذي صلة بفاعلية المشاريع والبرامج تحديداً صحيحاً منذ البداية، وكيف تؤثر جميع العوامل على بعضها البعض.

المرفق

الرصد	التقييم
يشير الرصد إلى عملية جمع منهجي وروتيني للمعلومات المتعلقة بالسياسات/البرامج/أنشطة المشاريع	يشير التقييم إلى التقييم الدوري للسياسات/البرامج/أنشطة المشاريع
الرصد عملية مستمرة الهدف منها تحديد ما إذا كانت الأنشطة تسير على المسار الصحيح.. أي أنها ترصد البرامج بانتظام	يُجرى التقييم على أساس دوري لقياس النجاح مقابل الأهداف، أي أنه يعكس تقييماً متعمقاً للبرامج أو السياسات
يتعين الشروع في عمليات الرصد في المراحل الأولية للمشروع أو وضع السياسات	ينبغي إجراء التقييم بعد فترة زمنية معينة من دورة المشروع أو السياسة، وعادةً ما يكون ذلك في منتصف المشروع أو عند اكتمال المشروع أو أثناء الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى عبر المشاريع أو البرامج
عادة ما يُجرى الرصد من قبل الأعضاء الداخليين للفريق	يُضطلع بالتقييم بشكل رئيسي من قبل الأعضاء الخارجيين للفريق. ومع ذلك، يمكن إجراء التقييم في بعض الأحيان من قبل أعضاء داخليين في الفريق أو من قبل كل من الأعضاء الداخليين والخارجيين بطريقة مشتركة
يوفر الرصد معلومات حول الوضع الحالي ولذا فإنه يساعد بالتالي اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية، متى دعت الحاجة إلى ذلك	يوفر التقييم توصيات ومعلومات للخطط على المدى الطويل ودروساً مستفادة للنمو والنجاح التنظيمي
يركز الرصد على المدخلات والأنشطة والمخرجات	يركز التقييم على النواتج والآثار والهدف العام
تنطوي عملية الرصد على عقد اجتماعات منتظمة ومقابلات واستعراضات شهرية وفصلية وما إلى ذلك. عادة ما تكون بيانات كمية.	تشمل عمليات التقييم جمع البيانات بشكل مكثف النوعية والكمية.
يتضمن الرصد العديد من نقاط جمع البيانات	تُجمع البيانات على فترات زمنية فاصلة فقط
يقدم الرصد إجابات حول السيناريوهات الحالية للمشروع من أجل تحقيق النتائج المخطط لها مع مراعاة عوامل الموارد البشرية والميزانية والمواد والأنشطة والمخرجات	يجري التقييم تقييماً لأهمية المشاريع وتأثيرها واستدامتها وفعاليتها وكفاءتها
يُسلط الرصد الضوء على المعلومات الحالية للمشاريع والخبرات التي تنطوي عليها	يتناول التقييم التجارب السابقة لأداء المشروع
يستعرض الرصد ما إذا كان المشروع قد حقق الأهداف المرجوة	يتناول التقييم ما إذا كان المشروع قد حقق الأثر المقصود
يساعد الرصد في تحسين تصميم المشروع ووظائفه الحالية	يساعد التقييم في تحسين تصميم المشاريع بالنسبة للمشاريع المستقبلية
يُسلط الرصد الضوء على تفاصيل الأنشطة	لا يتناول التقييم تفاصيل الأنشطة بل ينظر إلى الصورة الأشمل
يقارن الرصد التقدم المحرز حالياً مقابل الأهداف الموضوعية	يستعرض التقييم تحقيق البرامج إلى جانب الآثار الإيجابية/السلبية، المقصودة/غير المقصودة
المعلومات المستقاة من الرصد تعتبر هادفة بدرجة أكبر بالنسبة لفريق التنفيذ/الإدارة	المعلومات المستقاة من التقييم ذات مغزى لجميع أصحاب المصلحة
تستخدم نتائج الرصد في اتخاذ إجراءات وقرارات مستنيرة	تستخدم نتائج التقييم في تخطيط البرامج والتدخلات الجديدة
يجيب على السؤال "هل نحقق الأهداف بشكل صحيح؟"	يجيب على السؤال "هل نفعل الصواب؟"
يعتبر إصدار تقارير وتحديثات منتظمة حول المشاريع/البرامج أحد المنجزات المستهدفة	يعتبر إصدار تقارير وتحديثات منتظمة حول المشاريع/البرامج أحد المنجزات المستهدفة
لا يعتمد الرصد الجيد أو الفاعل على نتائج التقييم	يعتمد التقييم الجيد أو الفاعل إلى حد ما على الرصد الجيد
يتضمن الرصد إجراء عدد قليل من فحوصات الجودة	يتضمن التقييم إجراء العديد من فحوصات الجودة
يوفر معلومات للتقييم	يوفر معلومات للتخطيط السليم

تعتبر السياسات الحضرية الوطنية عنصراً جوهرياً من أجل تحديد أطر التنمية الحضرية المستدامة. وتساعد السياسات الحضرية الوطنية التي خضعت للرصد والتقييم بشكل كافٍ في تحقيق نتائجها المتوقعة. رصد السياسة الحضرية الوطنية وتقييمها: يتمثل الهدف من الدليل في أن يُستخدم كأداةٍ لمساعدة البلدان ودوائرها الحكومية المختلفة في تحديد متى وما إذا كانت السياسات تحقق النتائج المرجوة، وما إذا كانت مصممة جيداً بما يتسق مع السياسات العالمية والخطط الإنمائية. كما يُسلط هذا الدليل الضوء على الطريقة التي ينبغي من خلالها إشراك الحكومات على الأصعدة الوطنية والمحلية والإقليمية، إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين، من خلال الرصد والتقييم، في عملية تطوير السياسات الحضرية وتنفيذها. ويعد الرصد والتقييم أداة قوية في مجال الإدارة العامة استُخدمت من أجل تحسين الطريقة التي تحقق بها الحكومات والمنظمات النتائج المرجوة.

ونظراً لأن العديد من البلدان تشرع في التحضر المستدام وتحقيق الخطة الحضرية الجديدة، ينبغي استخدام أدوات الرصد والتقييم الموضحة هنا بشكل متزايد بُعْية إجراء تحسينات في صنع السياسات، والإدارة، وتعزيز الحوار، والتعاون بين جميع المستويات الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى. تتمتع السياسات الحضرية وعمليات الرصد والتقييم جيدة التنفيذ، والتي تتضمن أهدافاً ومؤشرات محددة، بالقدرة على زيادة المساءلة والشفافية والفاعلية والكفاءة والأداء في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

وُضع هذا الدليل بمشاركة من موائل الأمم المتحدة ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة

HS/009/20E

لمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع:

قسم السياسات والتشريعات والحكومة التابع لموئل الأمم المتحدة

فرع الممارسات الحضرية، شعبة الحلول العالمية

www.unhabitat.org